



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي لميلة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ..... / 2014

قسم : العلوم الاقتصادية والتجارية  
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير  
الشعبة: علوم اقتصادية  
التخصص : بنوك

مذكرة بعنوان:

## التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض

### دراسة حالة : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرام فوثة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (ل.م.د.)  
تخصص " بنوك "

إشراف الأستاذ (ة):

- خير الدين بنون

إعداد الطلبة:

- حسام بوطرنينخ

- شراف الدين بوضف

- حسين إردير

السنة الجامعية: 2014/2013

الله



# إهداء

الحمد لله الذي وفقني و أنار طريقي في كل خطوة خلوتما في طلب العلم  
أمدي ثمرة جمدي إلى من قال فيهما المولى عز وجل " ولا تقبل لهما أجر ولا تنمرهما وقتل لهما  
قولا كريما " إلى رمز الحب ومنبع الحنان إلى التي أنارت أصابعها شموعا لتكسيهجمتي و  
مرشدتي إلى التي أسعدتني قدر ما تعسر و سخرت نفسها لأحمل راحتني ، صبره و ضحكه من  
أجلي و حلمه كثيرا بهذا النجاح إلى أختي و أعمز إنسانة إلى قلبي إلى الصدر الحنون إلى  
الغالية " أطال الله في عمرها و حفظها لنا "

إلى من علمني كيف أواجه دروب الحياة و أتحدى الصعاب ، علمني حقيقة واقع الحياة و أن  
التفاني إلى من الأرواح إلى من له الفضل الكبير و الصبر في حياتي إلى تدوتي و مثلي الأعلى  
في الحياة و أعمز و أروع و أعظم شيء و هو صدي الله إله إلى من ضحى و سارع من أجلنا إلى الذي  
تمرنني بحبه و حنانه و عطفه " أبي العزيز " حفظك الله  
" ربي اجعلها لي ذخرا و اجعلني لهما ذخرا "

إلى من تقاسمت معهم طوة الحياة و مرها إلى الذين ترعرعت معهم تحب سقفة واحد إلى الذين  
كانوا نجوما تضيء ظلام ليلي أخي و أخواتي الأعمز

إلى كل أفراد العائلة الكريمة

إلى كل دفعة العلوم الاقتصادية سنة 2013/2014

إلى كل من عرفتم من قريب أو من بعيد، من هم في قلبي دائما ولم يذكروهم لساني

# حسام

# إهداء

لكل طريق بدايته . وبداية الطريق خطوة . و الخطوة خطوة على أمل الوصول إلى القمة لكن كل هذا لن يتحقق إلا برعاية الله و توفيقه

أهدي ثمرة جمدي:

إلى الحبيبة الغالية عرفانا و حبا و تقديرا ،إلى من أنارت قلبي و وقاسمتني أفراحي و الألمي ، إلا من فرشك طريقتي دعوات لتبخر لي دروب الأمان ومن يرتقب نجاحي و تفوقتي و انتظرت لحظة تفريحي ، إلى بركة الروح و بركة الحياة والدتي العزيزة حفظها الله ، إلى صاحب الفضل علي ، من علمني أبجدية الحياة .... الذي ابتلع الألم لأعيش سعيدا ..... ومنماني الأمل ومعنى جاهدا ليدفع بطموحي و يرفع من مقامى .... من ينتظر هذه اللحظة بشوق .... من أهديه هذا العمل ليكون واحدا من أسباب سعادته ، من أهدى أمامه عرفانا و طاعة و حبا رمز الاحترام و الوفاء في دنياي والذي العزيز حفظه الله إلى رمز الشمامسة و الحنان إختوتي و أخواتي إلى كل أفراد العائلة الكريمة من قريب و من بعيد ، إلى كل أصدقائي، إلى كل دفعة العلوم الاقتصادية سنة

2014/2013

إلى الدين أحببتهم و أحبوني بكل صدق، من هم في قلبي دائما ولم ينسواهم لساني.

## شرف الدين

# إهداء

إلى التي رأيت قلبها قبل عينيها واحتضنتني أحضانها قبل يديها.. إليك أمي العزيزة.. إلى  
قدوتي و نبراسي الذي ينير دربي إلى الذي أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود...إليك أبي  
العزیز

إلى إخوتي وأخواتي.... يا من تشعرونني بينكم بالهدوء والأمان وعلمت أنني بكم كل شيء  
و بدونكم لا شيء، وأنتي افتخر بأبني إليكم أنتمي إلى كل عائلتي...إلى رفقاء الدفعة. حسام  
هزافه الدين علي، السعدي، عماد، إلى أصدقائي الأجزاء كرموسامي، سكندر، منير.... وإلى  
كل من يحب معكم الصعب قبل السهل..إليكم جميعا

حسين

FLOWERINC.S

FLOWERN

FLOWERINC.S

FLOWERN

## كلمة شكر

الحمد لله القائل في محكم تنزيله : « لئن شكرتم لأزيدنكم »

نشكر العلي العظيم على حسن عونه لنا لإنجاز هذا البحث

كما نتقدم بالشكر و العرفان مع فائق الاحترام و التقدير

إلى الأستاذ :

" بنون خير الدين "

على إشرافه و تتبعه لإنجاز هذا البحث و ما قدمه لنا من

نصائح و توجيهات قيمة

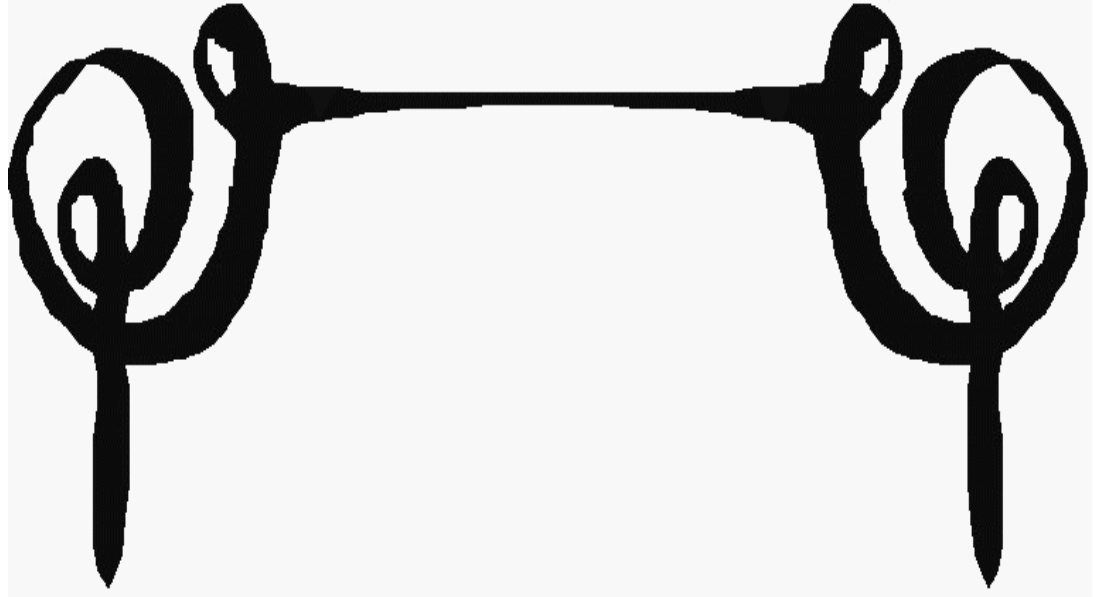
كما لا يفوتنا تقديم جزيل الشكر إلى كل المعلمين و

الأساتذة في جميع أطوار الدراسة

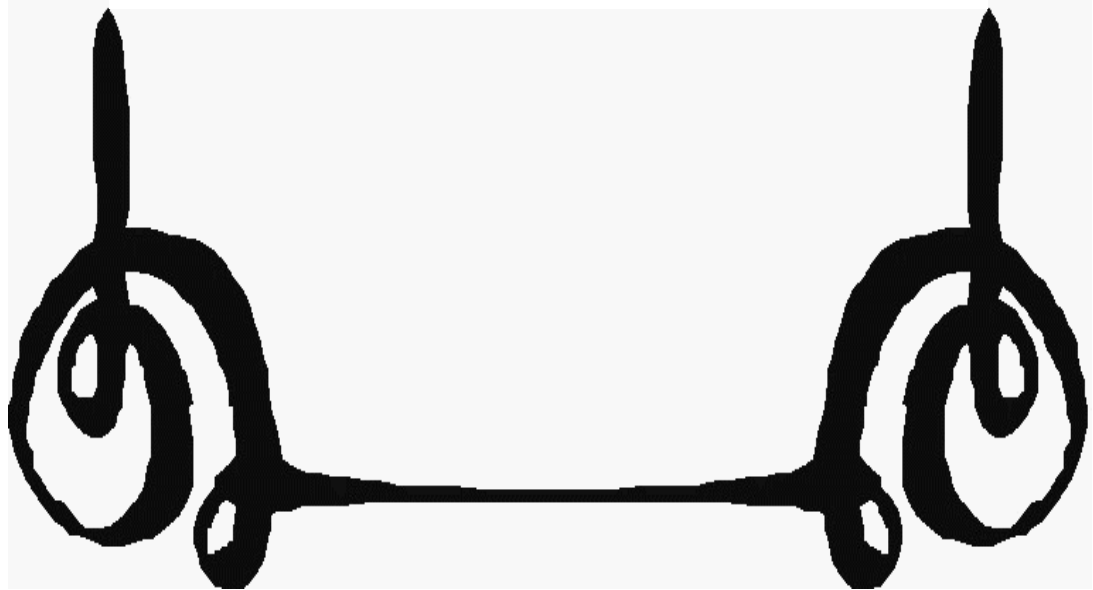
إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد

إلى كل من جاهد من أجل رفع راية العلم

و شكراً



# الفهرس





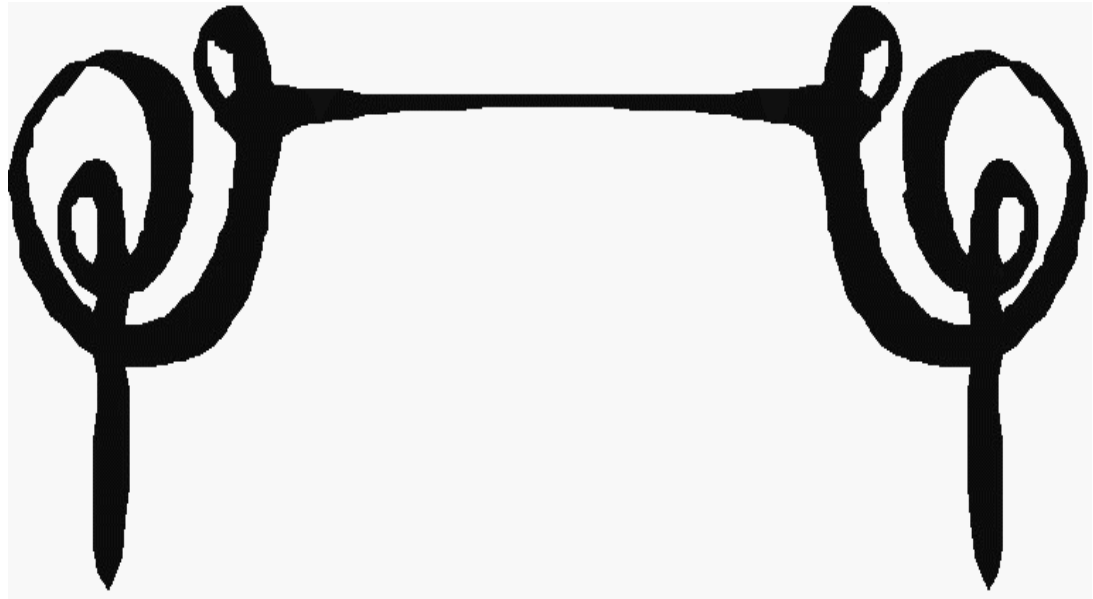
## قائمة المحتويات

I	البسمة
II	الإهداء الأول
III	الإهداء الثاني
VI	الإهداء الثالث
V	الشكر والتقدير
IIIV	الفهرس
IX	قائمة الجداول
IIIX	قائمة الأشكال البيانية والملاحق
أ - ج	المقدمة
1	الفصل الأول: الائتمان المصرفي وإجراءات منحه
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الائتمان المصرفي وإجراءات منحه ومخاطره
3	المطلب الأول: نشأة الائتمان المصرفي
4	المطلب الثاني: تعريف الائتمان المصرفي
6	المطلب الثالث: أنواع الائتمان المصرفي
7	المطلب الرابع: خصائص المصرفي
8	المبحث الثاني: منح الائتمان المصرفي
8	المطلب الأول: إجراءات منح الائتمان المصرفي
10	المطلب الثاني: معايير منح الائتمان
14	المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية وأساليب معالجتها
14	المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية
17	المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية
18	المطلب الثالث: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية

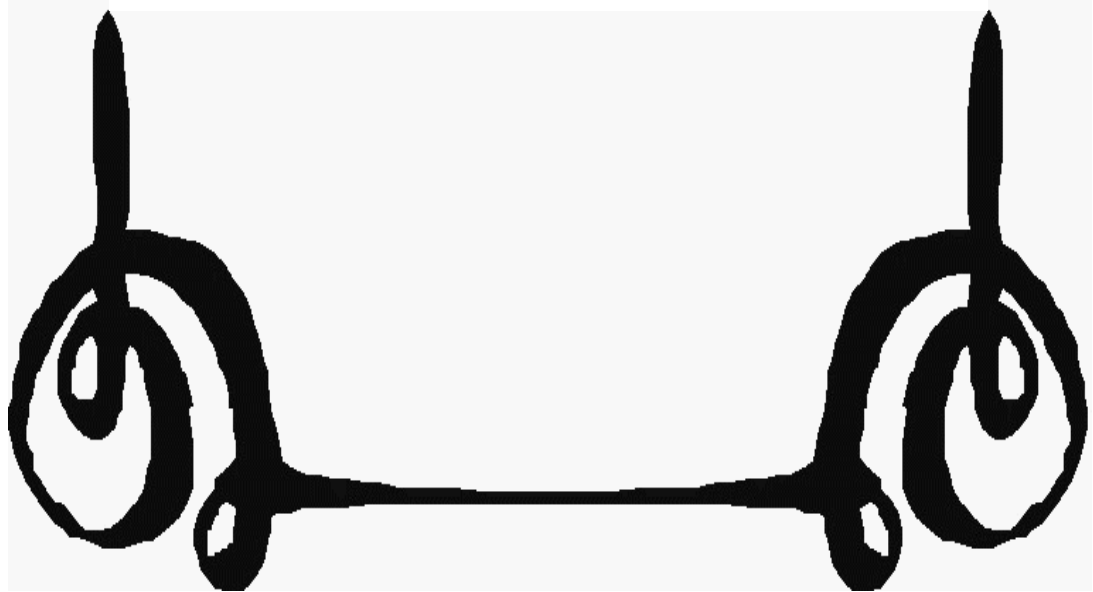
22	خلاصة الفصل الأول
23	الفصل الثاني: تحليل البيانات المالية للعميل وترشيد القرار الائتماني
24	تمهيد
25	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
25	المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأغراضه
26	المطلب الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي
28	المطلب الثالث: مقومات نجاح التحليل المالي والجهات المستفيدة منه
30	المطلب الرابع: مداخل التحليل المالي
32	المطلب الخامس: أساليب التحليل المالي
36	المبحث الثاني: تحليل البيانات المالية للعميل في مرحلة دراسة طلب القرض
36	المطلب الأول: المبادئ المحاسبية والقوائم المالية المساعدة في عملية التحليل المالي
41	المطلب الثاني: تقدير الاحتياجات المالية للعميل
42	المطلب الثالث: تبويب مجموعات النسب المالية
49	المطلب الرابع: تفسير مؤشرات ونتائج التحليل المالي
50	المبحث الثالث: الفشل المالي ودور تحليل الائتمان في ترشيد عملية الإقراض
50	المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي ومظاهره
51	المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي
55	المطلب الرابع: دور التحليل المالي في خدمة قرار منح الائتمان
56	خلاصة الفصل الثاني
57	الفصل الثالث: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرام فوثة -837-
58	تمهيد
59	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
59	المطلب الأول: مراحل نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية



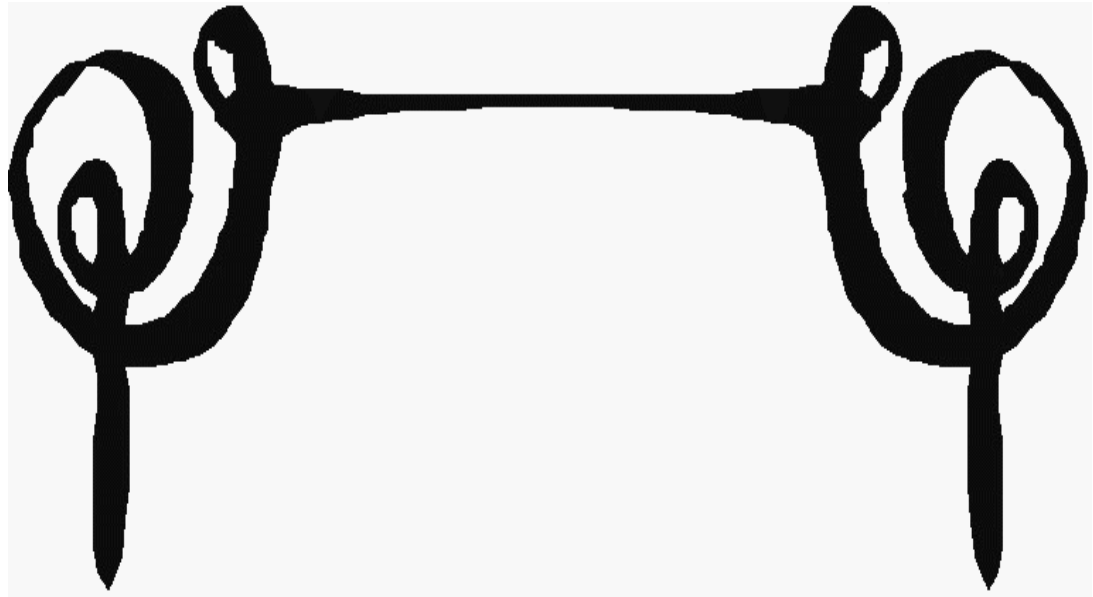
60	المطلب الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
61	المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
62	المطلب الرابع: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
64	<b>المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفوارم فوثقة-837-</b>
64	المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفوارم فوثقة-837-
64	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفوارم فوثقة-837-
69	<b>المبحث الثالث: دراسة بيانات ملف طلب ائتمان للعميل-X-</b>
69	المطلب الأول: التعريف بصاحب الملف
70	المطلب الثاني: عرض للقوائم المالية من طرف العميل -X-
72	المطلب الثالث: دراسة الملف باستخدام النسب المالية
74	المطلب الرابع: نتيجة دراسة الملف واتخاذ القرار النهائي
78	<b>الخاتمة</b>
80	<b>قائمة المراجع</b>
84	<b>الملاحق</b>



## قائمة الجداول

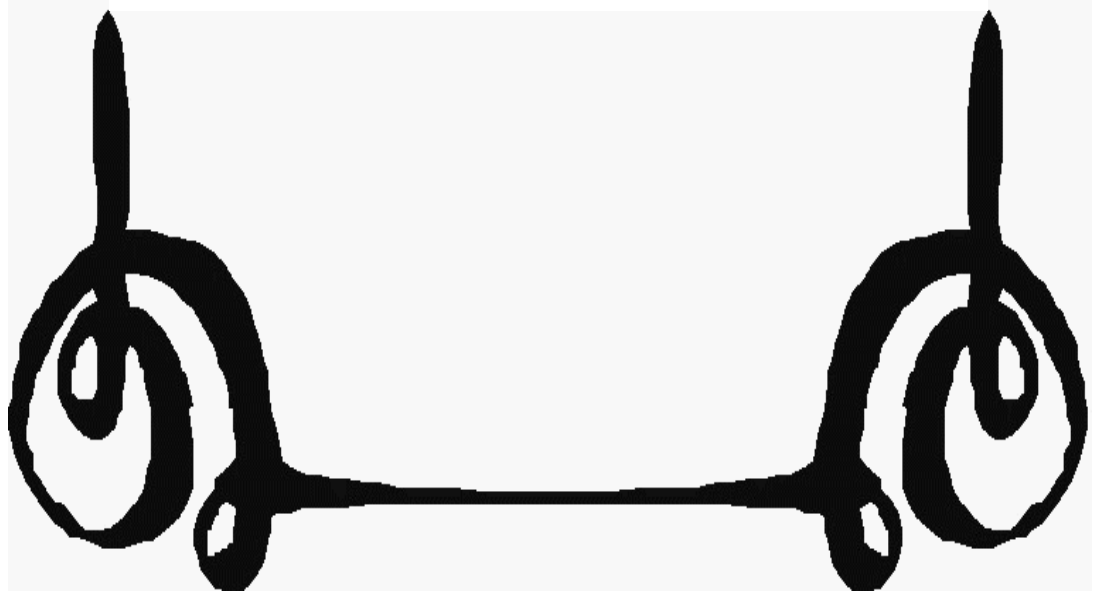


قائمة الجداول		
الصفحة	رقم الجدول	عنوان الجدول
52	01	جدول يبين النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman and Mc Cough 1974
52	02	تصنيف القروض إلى خمسة فئات حسب قيمة Z تبعا لنموذج Altman and Mc Cough 1974
53	03	جدول يبين النسب المالية المستخدمة في نموذج kida 1981
54	04	جدول يبين النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrord 1987
54	05	تصنيف القروض إلى خمسة فئات حسب قيمة Z تبعا لنموذج Sherrord 1987
71	06	الميزانية المالية للمؤسسة X لسنة 2006
71	07	الميزانية المالية للمؤسسة X لسنة 2007
72	08	تعديل عناصر الأصول والخصوم لميزانية المؤسسة X سنة 2006 و 2007
72	09	نسب الهيكلية المالية ل 2006-2007
73	10	نسب المردودية ل 2006-2007
74	11	نسب النشاط ل 2006-2007
75	12	ملخص لنتائج النسب المالية للمؤسسة لسنوات 2006-2007



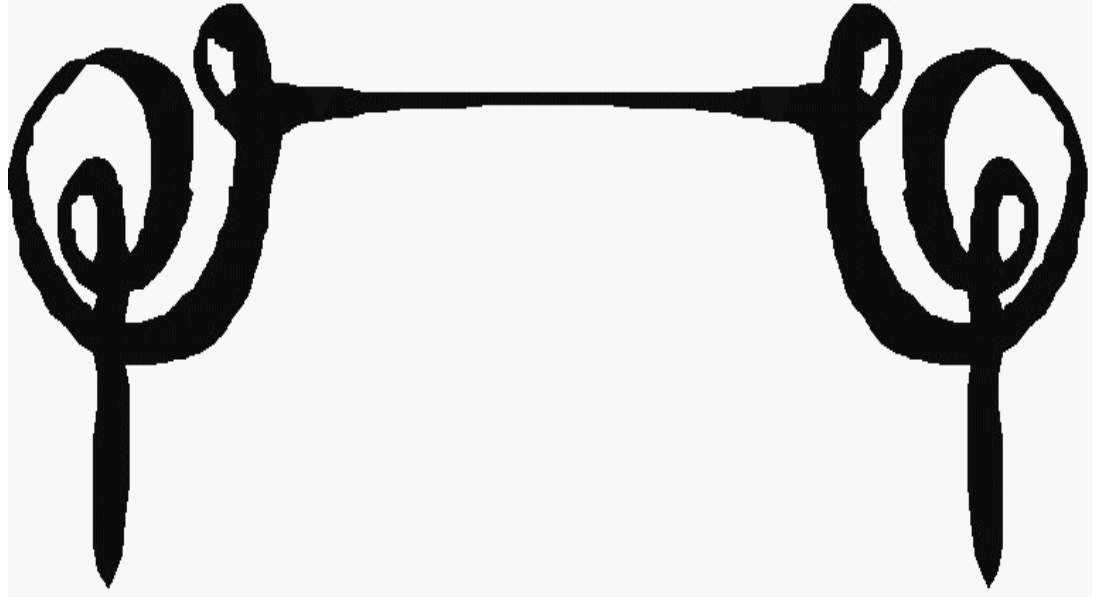
قائمة الأشكال البيانية

والملاحق

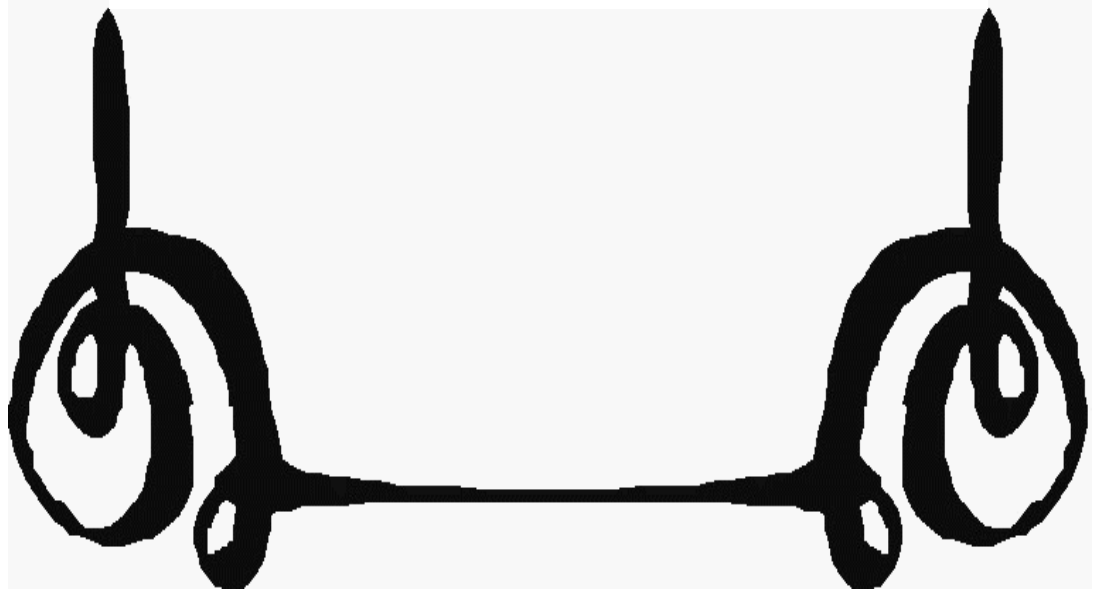


## قائمة الأشكال البيانية والملاحق

الصفحة	رقم الشكل	عنوان الشكل
65	01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم فوثة
الصفحة	رقم الملحق	عنوان الملحق
84	01	أصول وخصوم الميزانية المالية للمؤسسة خلال سنة 2006
85	02	أصول وخصوم الميزانية المالية للمؤسسة خلال سنة 2007



## المقدمة





## المقدمة العامة :

يعتبر قرار منح التسهيلات الائتمانية من أخطر القرارات التي تقع مسؤولية اتخاذها على الإدارة في البنوك التجارية، فمن المعروف أن البنوك تتاجر بأموال المودعين، وتهدف من ذلك الجمع ما بين نقيضين هما تحقيق السيولة المطلوبة لتلبية رغبات المودعين لديها في سحب أموالهم بالوقت الذي يرغبون فيه ذلك، وفي نفس الوقت استثمار هذه الأموال المودعة لديها لتحقيق عائداً كافي لتغطية النفقات التي تكبدها جراء إدارة الأموال المودعة لديها، والإبقاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك . من هنا نجد أن التحليل المالي له دور كبير في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية، فمن خلال عملية التحليل المالي للقوائم و التقارير المالية المقدمة من المقترض للبنك يمكن للمحلل المالي استخلاص معلومات ذات طبيعة كمية تساعد في ترشيد الاختيار بين البدائل المختلفة، وتحديد المبالغ التي يمكن للبنك أن يمنحها لطالبي الائتمان مقابل الضمانات المقدمة، حيث لا تخلوا أي عملية منح ائتمان مصرفي من المخاطر، لكن حجم هذه المخاطر يتوقف على مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتبعها إدارة البنك عند اتخاذها لهذا القرار .

## أولاً : طرح الإشكالية :

تتمثل مشكلة الدراسة في أن البنوك التجارية هي عبارة عن وسيط بين المدخرين و المقترضين، فالأموال التي تقرضها البنوك للآخرين هي ليست ملكا لها بل ملك للمدخرين أكبر مصادر، تمويل للبنوك . وبالتالي فإن الاهتمام بهذه الأموال سيكون أكبر، ويجب إتباع عدة وسائل للمحافظة عليها، ومن بين هذه الوسائل المستخدمة هي التحليل المالي .

وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

- فهل يمكن الاعتماد على التحليل المالي كوسيلة أساسية في اتخاذ قرارات منح الائتمان ؟
- أو بمعنى آخر : ما هو دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح الائتمان ؟

ومن خلال الإشكالية السابقة يمكننا طرح الإشكاليات الفرعية التالية :

- ما هو الائتمان المصرفي وكيف يتم منحه ؟
- هل يمكننا بواسطة التحليل المالي الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة ؟
- هل تعتمد البنوك على مؤشرات التحليل كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية ؟
- لماذا تقوم البنوك بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها ؟

## ثانيا : فرضيات البحث :

من أجل المساهمة في الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

- الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه .
- نعم تعتمد البنوك بنسبة كبيرة علي التحليل المالي في ترشيد قراراتها الائتمانية .
- لا يمكننا الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة بواسطة التحليل المالي فقط فهناك وسائل وأساليب أخرى تساعدنا في تحديد موطن الاختلال .
- يساعد التحليل المالي البنوك في ترشيد قراراتها الائتمانية .
- تعطي البنوك أهمية نسبية لكل نسبة من مجموع النسب المالية في مجال اتخاذ قرارات الإقراض .
- هناك إفصاح تام من قبل الشركات عن المعلومات المالية التي يحتاجها المقرضون من أجل اتخاذ قرارات الإقراض .

## ثالثا : أهمية البحث :

تتبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه وهو دور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، وبالتالي تكمن أهمية الدراسة بأنها تبرز أدوات التحليل المالي المعتمدة ومدى فعاليتها والاعتماد عليها في ترشيد القرارات الائتمانية بالبنوك .

## رابعا : أهداف البحث :

يمكن صياغة أهداف البحث في النقاط التالية :

- شرح مفهوم الائتمان وأسس ومعايير وكذا التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني .
- تبيان مفهوم التحليل المالي وما يتضمنه من أساليب ومقومات .
- تبيان أهمية البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته المالية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب .
- إبراز أهمية التحليل المالي باستخدام النسب المالية في اتخاذ قرار ائتماني رشيد .
- تعريف الفشل المالي ونماذج التنبؤ به .

### خامسا : المنهج المتبع :

اعتمدنا في هذا البحث على أسلوب التحليل الوصفي لبيان أهم القواعد المتعلقة بأدوات التحليل المالي وآليات تطبيقها ودلالاتها المالية والفنية، إضافة إلى المنهج الرياضي والذي تم توظيفه في تحليل القوائم المالية واستخراج النسب المالية، وكذا الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

### سادسا : أسباب اختيار الموضوع :

وتتمحور حول الأسباب التالية :

- الأهمية التي يكتسبها التحليل المالي على مستوى البنوك التجارية .
- الموضوع قيد الدراسة له علاقة بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه بنوك .
- التعرف على مدى اعتماد البنوك على التحليل المالي .

### سابعا : الدراسات السابقة :

- دراسة هلا باسم عبد الله الغضيز : استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة .
- هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في غزة .
- دراسة ايمان انجرو : التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، المصرف الصناعي السوري نموذجا .
- هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأساسه وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الإقراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب .
- دراسة شريف مصباح أبو كرش : إدارة المخاطر الائتماني المصرفي .
- هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التحليل المالي والائتماني كأداة لاتخاذ القرارات الرشيدة، وإلى التغييرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفي .
- دراسة عمار أكرم، عمر الطويل : مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة .



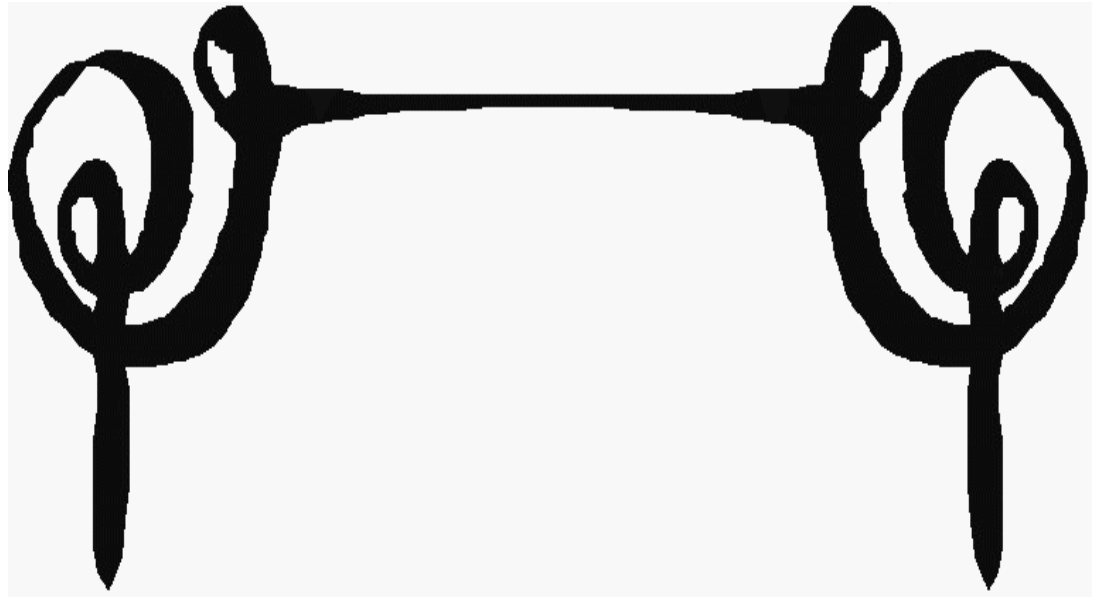
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر .

### تقسيمات البحث :

تناولنا في الفصل الأول الائتمان المصرفي وإجراءات منحه ومخاطره حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول نشأة الائتمان المصرفي، تعريفه، أنواعه، خصائصه . أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى إجراءات منح الائتمان، معايير منح الائتمان . أما المبحث الثالث فتناولنا فيه مفهوم المخاطر المصرفية، أنواعها، خطرات إدارتها .

تناولنا في الفصل الثاني تحليل البيانات المالية للعميل وترشيد القرار الائتماني حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث، الأول تطرقنا فيه إلى المبادئ المحاسبية والقوائم المالية المساعدة في عملية التحليل المالي، تقدير الاحتياجات المالية للعميل، تبويب النسب المالية، تفسير مؤشرات ونتائج التحليل المالي . أما المبحث الثاني فتناولنا مفهوم الفشل المالي، نماذج التنبؤ بالفشل المالي، دور التحليل المالي في خدمة قرار منح الائتمان .

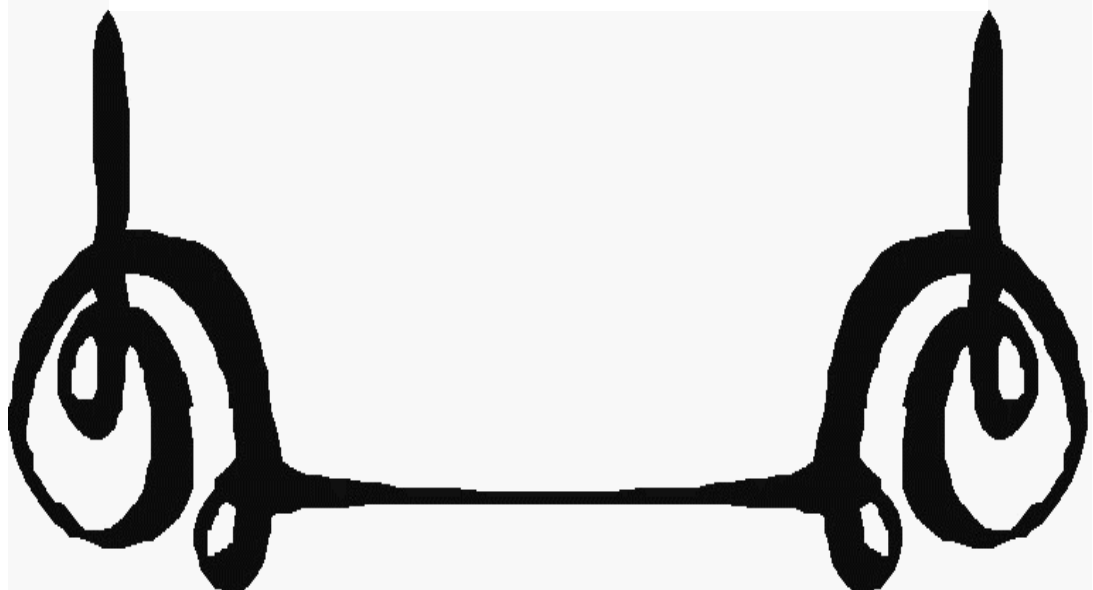
وفي الفصل الثالث تطرقنا إلى دراسة حالة دور التحليل الائتماني في ترشيد عمليات الإقراض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم فوثة وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، الأول قدمنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة، وفي الثاني قمنا بتقديم وكالة الفرارم فوثة، أما الثالث فقد قمنا بدراسة بيانات ملف طلب ائتمان لأحد العملاء .



## الفصل الأول

الائتمان المصرفي

وإجراءات منح



تمهيد :

في عالم النقود والأعمال هناك حاجة مستمرة إلى تداول الأموال بمبالغ مختلفة، وذلك حسب طبيعة الأعمال وحجمها، حيث يجتمع أغلب الاقتصاديين على أن البنوك بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة هي عصب النظام المالي في أي بلد، إذ تنفرد ضمن تشكيلة النظام المصرفي عن غيرها من المؤسسات بدور هام في تعبئة المدخرات في السوق الادخارية و أيضا و أيضا في جذب المدخرات الخارجية وتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية داخل الاقتصاد.

ومن الأمور المسلم بها أن البنوك التجارية تقدم وعاء ادخاريا أكثر شيوعا وانتشارا داخل الاقتصاد قياسا بغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى استخدامها في خلق مجموعة من الاستثمارات غاية في الأهمية للاقتصاد والتي نبرز منها الائتمان المصرفي .

وسنقوم بتسليط الضوء على الائتمان المصرفي في هذا الفصل وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يضم

المبحث الأول مفاهيم عامة حول الائتمان المصرفي وذلك من خلال التطرق إلى نشأته وتعريفه ومختلف أنواعه وتبيان خصائصه.

أما المبحث الثاني فسنتناول فيه معايير الائتمان وإجراءات منحه.

في حين خصصنا المبحث الثالث للتعريف بالمخاطر الناجمة عن الائتمان وذلك بتعريفها وذكر مختلف أنواعها ثم خطوات معالجتها.

## المبحث الأول: الائتمان المصرفي و إجراءات منحه ومخاطره

## المطلب الأول: نشأة الائتمان المصرفي:

إن الائتمان قديم قدم العجز لدى البعض والفائض لدى البعض الآخر، وسواء من السلع، أو النقود، ولذلك فإن عمليات الإقراض والاقتراض قديمة تزامنت مع ظهور النقود واستخداماتها، حيث وجد مقرض النقود في العصور القديمة، وفي المجتمعات البدائية، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة عصور زمنية وجد فيها الائتمان وبما يتناسب والتطور الذي حققته، وطبيعة المجتمعات في تلك العصور والتي هي:<sup>1</sup>

**الفرع الأول: الائتمان في العصور القديمة:** حيث عرفت المجتمعات القديمة الائتمان، فقد عرفت بابل وغيرها منذ أكثر من ألفي سنة قبل الميلاد إقراض واقتراض النقود، وعمليات الرهن، واستخدام الصكوك لنقل العقارات و الإيجار، ونشأت آنذاك عائلات غنية امتهنت إقراض النقود، فقد اشتهر (اجبيي) أحد أغنياء بابل في القرن السابع قبل الميلاد بأعمال مالية كان منها الإقراض مقابل الرهن، ووجدت حركة الائتمان في عهد السلالات المختلفة كالسومريين أو الكيشيين، وفي عهد حمورابي نبوخذ نصر، كما شمل الائتمان مختلف المجالات، منها الائتمان الزراعي والعقاري والرهن، وكذلك عرفت الصين القروض في حوالي 600 قبل الميلاد، وكانت القروض النقدية (قمح، فضة، ذهب) وقروض أخرى، والأمر ذاته ينطبق على الحضارات القديمة بقدر آخر.

**الفرع الثاني: الائتمان في العصور الوسطى:** حيث استمر الائتمان و خاصة في مجتمعات آثينا وروما وخلال العصور الوسطى، وبرز بشكل خاص اليهود في ممارسة الائتمان وتعاطيه، في الحقل المصرفي، والذين انشروا بشكل واسع، وعملوا على إقامة روابط عائلية وعنصرية فيما بينهم، وأصبحوا بارزين في هذا المجال، وحتى أن الأمر وصل إلى حد احتكارهم هذا المجال من مناطق وأوقات معينة، وارتباطا بتحريم الديانات الربا، عدى الدين اليهودي، الذي يذكر أنه حرم تعاطي الربا بين اليهود، ولم يحرمه مع غيرهم.

وتم إتحاد المعابد والأماكن الكنسية محلات لتعاطي الائتمان وممارسته، وخاصة خلال القرن التاسع و الحادي عشر، واستمر ذلك خلال القرون الثلاثة التالية، وقد اشتهر (باسيو) مثلاً وهو أحد كبار تجار اليونان بعمليات الإقراض، وإلى الحد الذي لم يكن يمنحه للأفراد فحسب بل عظم شأنه إلى أنه كثيراً ما أقرض الحكومة بحكم اتساع عملياته الإقراضية وقدرته على القيام بذلك، وإن المرابين أي مقرضي النقود وهم عبارة عن مجموعة من

<sup>1</sup> فليح حسين خلف: النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، أربد، د ط، 2006، ص 265-267

التجار والسيارفة كانوا في فينيسا وجنوا أهم المجموعات المصرفية في القرن الثالث عشر وحتى نهاية القرن الرابع عشر، وحتى اسم شارع لمبارد و الذي يعتبر المركز المالي في لندن اشتق اسمه من هذه المصارف الإيطالية، وحصلت جمهورية الفينيسية قروضا من المدن الغنية لتمويل حروبها مع الإمبراطورية اليونانية.

**الفرع الثالث: الائتمان في العصور الحديثة:** إن بروز الاكتشافات، وما تبعها ورافقها من اختراعات، وما ترتب عليها من توسع تجاري واضح، و تحقق الثورة الصناعية بعد ذلك كلها أدت إلى انتشار الائتمان المصرفي و تعاطي استخدامه، بشكل واسع، وسريع لمقابلة احتياجات التطورات الاقتصادية هذه، و أتساع النشاطات المرتبطة بها والتي تتضمنها ونظرا لحاجة التوسع التجاري، فقد برز اليهود في البداية في تعاطي عمليات النقود بسبب نهى الدين المسيحي عن أخذ الفائدة، ونهي الكنيسة عن تعاطيها، ورغم ذلك فقد امتدت عمليات الإقراض من اليهود إلى المسيحيين بعد أن قل الالتزام بالنواحي الدينية و الكنسية، وبعد أن أصبح تعاطي الفائدة أمرا شائعا، لا بل أصبح تقليدا أو عرفا، ولذلك نشأت البنوك في معظم الدول الأوروبية في هولندا والموانئ التي تخدم التجارة في العالم، وبذلك أصبح الائتمان مصرفيا في معظمه.

وفي عصر التخصص وتقسيم العمل وزيادة المبادلات بسبب اتساع النشاطات الاقتصادية ارتباطا بالثورة الصناعية فقد برزت المصارف التجارية والمصارف المتخصصة وبيوت الادخار والاستثمار والمؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين، وغيرها من الجهات التي ترتبط بذلك، وارتبط بذلك الائتمان بدرجة أكبر بالمصارف أي تأكد دور الائتمان المصرفي وأهميته في الاقتصاد.

### المطلب الثاني: تعريف الائتمان المصرفي:

تنوعت و تعددت التعاريف حول الائتمان المصرفي شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية وعليه سوف نقوم بإعطاء التعاريف التالية :

### الفرع الأول:

**أولا:** تعريف الائتمان المصرفي لغة: ائتمن فلان فلانا، عده أمينا أي اعتبره أمينا، و ائتمن فلان فلانا على كذا، اتخذه أمينا عليه، و الائتمان هو أن تعد أي تعتبر المرء أمينا، أي جديرا برد الأمانة إلى أهلها، أي جديرا بالثقة.

**ثانياً:** أما الائتمان بلغة القانون فله معنى واسع إذ يعني تسليم الغير مالا، منقول أو غير منقول على سبيل الدين، الوديعة، الوكالة، الإيجار، الإعارة، الرهن أو لإجراء عمل كتصليح سيارة مثلا في جميع تلك الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال (أي مع نية استعادته).

**ثالثاً:** أما بلغة الاقتصاد: فالائتمان يعني تسليم المال لتثمينه في الإنتاج و الاستهلاك وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة.

**الفرع الثاني:** إذا فالائتمان هو مبادلة مال حاضر (نقد، بضاعة... الخ) بوعده وفاء (أو تسديد أو دفع مقبل أو قادم)، ومعنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتاً، للآخر عن مال على أمل استعادته منه فيما بعد.<sup>1</sup>

**الفرع الثالث:** ويعرف الائتمان المصرفي على أنه عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين تسهيلاً في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى و ذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون بشكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.<sup>2</sup>

وهو مبادلة مال أو تقديمه لطرف آخر بناء على الثقة وذلك بناء على الثقة و ذلك وفق مدة معينة.

**الفرع الرابع:** ويمكن تعريف الائتمان على أنه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود في الحال لقاء تعهد بدفع بدل معين لاحق، وفي أجل معين بشكل سلع أو خدمات أو نقود، في الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً.<sup>3</sup>

**الفرع الخامس:** و يقصد بالائتمان المصرفي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د م، ط 4، 2008، ص 90

<sup>2</sup> د . شقيري نوريموسى، وآخرون: إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، عمان، ط 1، 2012، ص 88

<sup>3</sup> فليح حسين خلف: مرجع سابق، ص 264

<sup>4</sup> عبد الحميد عبد اللطيف: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، دار الجامعة، مصر، الإسكندرية، د ط، 2000، ص 103

**الفرع السادس:** كما يعرف على أنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد.<sup>1</sup>

**الفرع السابع:** ومما سبق نستنتج أنه في كل عملية ائتمان، يجب أن يتوفر فيها عنصرين على الأقل، ويتمثل الأول في عنصر الثقة، بين الدائن والمدين. ويتمثل العنصر الثاني في ضرورة وجود فجوة زمنية ما بين منح الأموال وما بين استرجاعها، وليس قرضاً إن لم تكن هذه الفجوة موجودة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث : أنواع الائتمان المصرفي :

يوجد الكثير من المعايير لتصنيف الائتمان المصرفي، وسوف نأتي في ما يلي بعرض لبعض هذه المعايير :

#### الفرع الأول: معيار الغرض من الائتمان :<sup>3</sup>

**أولاً: ائتمان إنتاجي:** ويستعمل في زيادة الإنتاج أو المحافظة على معدل شراء أو تحسين الموجودات الثابتة، تمويل رأس التشغيل، المخزون، الذمم... الخ .

**ثانياً: ائتمان استهلاكي:** ويستعمل في تمويل شراء البضائع، جارية أو مستديمة، والخدمات الاستهلاكية.

**ثالثاً: ائتمان مضاربة:** ويستعمله المضارب الذي يراقب تقلبات الأسعار ويسعى للاستفادة من هذا التبدل في شراء الأوراق المالية أو البضائع متوقفاً ارتفاع أسعارها وقد يبيع موجودات لا يمتلكها حالياً على أساس التسليم في المستقبل و يقبض الثمن وبذلك يحصل على فرصة ائتمانية ثم يشتري موجودات بعد ذلك بأسعار مناسبة لكي يفي بالتزامه وبذلك يكون قد استفاد من الفرصة الائتمانية .

#### الفرع الثاني: معيار مصدر الائتمان :<sup>4</sup>

**أولاً: الائتمان المباشر:** ويتم بشكل مباشر بين المقرض و المقترض دون توسط المؤسسات المصرفية.

<sup>1</sup> عبد العزيز دغيم، وآخرون: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مقالة منشورة في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد 3، 2006

<sup>2</sup> الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د م، ط 7، 2010، ص 56

<sup>3</sup> شاكر القزويني: مرجع سبق ذكره، ص 91

<sup>4</sup> د. زكريا الدوري، د. ياسر السامرائي: البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط، 2013، ص 80

**ثانيا: الائتمان غير المباشر:** ويحدث نتيجة توسط المؤسسات الائتمانية كالمصرف التي تقوم بعملية الوساطة بين المودع والمقترض، ويتم الانجاز من خلال المؤسسات المصرفية لأن ذلك يؤدي إلى تخفيض كلف الائتمان إضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة. وتعتبر تلك المؤسسات مصدر أمان وثقة للمودع.

### الفرع الثالث: تقسيم حسب الشخص المستفيد: <sup>1</sup>

**أولاً: الائتمان خاص:** إذا كان المقترض فردا أو شركة.

**ثانيا: الائتمان العام:** عندما تقترض الدولة أو الولاية أو الدائرة، أو البلدية، الأموال من الجمهور والبنوك والخارج، وكقاعدة عامة يفترض أن القرض جدير بالثقة وأن وفاءه في حكم المضمون.

### الفرع الرابع: معيار ضمان التسديد: <sup>2</sup>

**أولاً: الائتمان الممتاز:** ويشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل.

**ثانيا: الائتمان الجيد:** وهو الائتمان غير مستحق السداد أي لم يحن وقت تسديده.

**ثالثاً: الائتمان المتوسط:** وهو الائتمان المستحق السداد ولم يمضي على استحقاقه 90 يوماً.

**رابعاً: الائتمان دون المتوسط:** وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه أو استحقاق أحد أقساطه أو الفوائد أكثر من 90 يوماً.

**خامساً: الائتمان الرديء:** وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه 180 يوماً.

**سادساً: الائتمان الخاسر:** وهو الائتمان الذي مضى على تاريخ استحقاقه أكثر من سنة.

### المطلب الرابع: خصائص الائتمان المصرفي:

يمنح الائتمان المصرفي للمؤسسات الكبيرة والصغيرة، والمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكبر حجماً وتوسعا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة فتحتاج أكثر للائتمان المصرفي لتمويل مشاريعها وباعتباره النشاط الأكثر شيوعاً فهو يتمتع بهذه الخصائص: <sup>1</sup>

<sup>1</sup> شاكر القزويني: نفس المرجع، ص 90

<sup>2</sup> أ.م.د. إبراهيم محمد علي الجزراوي، م.م. نادبة نادبة شاكر النعيمي: التحليل الائتماني المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مقالة منشورة في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث و الثمانون، 2010، ص 6

- ❖ الثقة بين الطرفين: وهو من أهم خصائص الائتمان فلا بد من البنك أن تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم بالتسديد في الوقت المحدد.
- ❖ تحديد مدة الاستحقاق يجب أن تكون فجوة زمنية بين منح الأموال واستحقاقها.
- ❖ التعهد أو المبادرة: يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعد موافقة هذا الأخير على شروط العقد.
- ❖ الربح أو الفائدة: يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المتمثلة في الفائدة.

### المبحث الثاني: منح الائتمان المصرفي:

تعتبر القروض من أوجه استثمار الموارد المالية للبنك إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المترتب عنها الجانب الأكبر من الإيرادات. لذا يصبح من المنطقي أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول بوضع الإجراءات التي يجب أن يمر بها القرض وكذا المعايير التي على أساسها يتم منح القرض وذلك لضمان سداد أصل القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها، وحتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة والعمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل.

### المطلب الأول: إجراءات منح الائتمان المصرفي:

ويتم ذلك عبر المراحل التالية:<sup>2</sup>

**الفرع الأول: الفحص الأولي لطلب القرض:** يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك. وخاصة من حيث الغرض من القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد. وتعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وخاصة من حيث حالة أصولها. وظروف تشغيلها ذات أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب القروض وعلى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب، أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

**الفرع الثاني: التحليل الائتماني للقروض:** يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة. والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

<sup>1</sup> حابس ايمان: دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص17

<sup>2</sup> القروض المصرفية و إجراءات منحها، مقالة في إضاءات، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، العدد الحادي عشر، الكويت، 2011

**الفرع الثالث: التفاوض مع المقترض:** بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده، ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة. بعد كل ذلك يتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

**الفرع الرابع: اتخاذ القرار:** تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد، أو عدم قبوله لشروط البنك وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض، ومعلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي، وصف القرض والغرض منه والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية للثلاثة سنوات الأخيرة، والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض. وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

**الفرع الخامس: صرف القرض:** يشترط لبدء استخدام اقرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة، واستيفاء الالتزامات التي نص عليها اتفاق القرض.

**الفرع السادس: متابعة القرض والمقترض:** الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغييرات في مواعيد السداد المحددة. وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة زمنية أخرى.

**الفرع السابع: تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض لمرّة أخرى.

## المطلب الثاني: معايير منح الائتمان :

من أجل الوصول إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم و من أجل تحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها و التي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، هناك مجموعة من المعايير الخاصة بدراسة المقترض المتقدم بطلب اقتراض من البنك.

وقد أتاحت أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني والتي من خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني.

وسوف نعرض النماذج التالية: نموذج 5C'S ونموذج 5P'S .

الفرع الأول: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5C'S<sup>1</sup>:

يعتبر هذا النموذج أبرز منظومة ائتمانية لقيت قبولا عاما لدى محلي ومانح الائتمان على مستوى العالم حين منح القروض والتي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله وهي: الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة.

حيث يتم تحليل هذه المعلومات ومن خلال ذلك نحدد فيما إذا كان العميل يقع في منطقة القبول أو الرفض.

وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

**أولاً: الشخصية:** وهي العنصر الأول والأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية و للشخصية التي تتمتع بها من قدم له القرض أو الائتمان، عدة تحديات، رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام البنك، فالأمانة والثقة و المثل والمصادقية وبعض الخصائص الشخصية الأخرى، تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية، وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه. لذلك تسمى المخاطرة الخاصة بهذا العنصر بالمخاطرة المعنوية أو الأدبية.

وعادة لا تتم التفرقة بين شخصية المقترض فيما إذا كان شخصا حقيقيا أو معنويا، وخاصة بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة، حيث تعتمد صفاتها على مواصفات إدارتها. أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فإن مواصفاتها تتعدى إدارتها إلى العمليات التي تقوم بها و السياسات التي تعتمد عليها والسجلات التي تحتفظ بها لأدائها.

<sup>1</sup> سامر جلد: البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص 142- 145

وعادة ما يتم تحديد الشخصية من خلال تجارب المقرض مع البنك وثقة البنك بذلك... .

**ثانيا: القدرة:** أحد أهم العناصر التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ويضمن ذلك الأهلية النسبية التي تتمتع بها عنصر الشخصية ورغم أن القدرة تحدد مقدرة المقرض في إعادة ما أقرضه من البنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية المقدرة كمتغير في المخاطر، ويمكن تجميع تلك الآراء في أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة وردت عند بعض المهتمين وهي:

- 1- **الاتجاه الأول:** فسر القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.
- 2- **الاتجاه الثاني:** ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للمقرض أي أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض، ولهذا يشير البعض إلى قدرة العميل على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال و مشروعيتها، وهل تتضمن نوعا من المخاطر المالية وهل هي مستقرة أم عرضة للتقلبات .
- 3- **الاتجاه الثالث:** وينصرف إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة المقرض على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته و تسديد القروض و بشكل عام فإن قدرة المقرض على تسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنوك على حجم التدفق النقدي للمقرض.
- 4- **الاتجاه الرابع:** وينظر إلى القدرة بمقدار حجم التدفق النقدي للمقرض، حيث ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى قدرة المقرض على سداد القرض إنا تعتمد على حجم التدفقات النقدية المتوقع دخولها للمقرض، كما يحدد البعض القدرة بمقدار الموارد الأساسية لسداد القرض، وهي تعتمد على التدفق النقدي السابق. وكذلك التدفق النقدي والمتوقع في المستقبل.

**ثالثا: رأس المال:** يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقرض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيرا انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من

رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث إنه لا بد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

**رابعاً: الضمان:** يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسيقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية. إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

**خامساً: الظروف المحيطة:** على الرغم من أن الكثير من المهتمين يشير إلى أن الظروف المحيطة يقصد بها الظروف الاقتصادية، إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر فيتوسع فهمه ليشمل الظروف البيئية المحيطة بالمقترض، ولهذا يشير البعض صراحة إلى أن الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد أو المنشأة المقترضة، وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المنشأة والتغيرات في حالة المنافسة. وتكنولوجيا الطلب على السلع، وظروف التوزيع. ورغم أن هذا العامل محدود الأهلية من وجهة نظر تحليل مخاطر البنوك إلا أن ذلك لا يعني عدم الاهتمام بهذا العنصر .

**سادساً:** ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

### الفرع الثاني: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5P'S<sup>1</sup>:

من الممكن أن يستخدم متخذ القرار الائتماني نموذج آخر من المعايير المستخدمة في دراسة الجوانب المحيطة بطلب القرض أو الائتمان، و تحليل المعايير وفق هذا النموذج يعطي الدلالات التي يعطيها نموذج 5C'S وإن كان بأسلوب آخر، كما نجد أن هذا النموذج يهتم بالقرض والغرض منه، حيث يتم دراسة المعايير التالية: العميل، الغرض من الائتمان، القدرة على السداد، الحماية، النظرة المستقبلية.

وفي ما يلي استعراض لهذه المعايير:

**أولاً: العميل:** وهنا يجب أن تكون صورة واضحة على مدى جدارة العميل المقترح للحصول على القرض من حيث التأكد من أهليته القانونية، الأخلاقية، الإدارية، قدرته على إدارة نشاطه بنجاح، وأهم المتعاملين معه وأهم المنافسين، وخطته المستقبلية وغيرها.

و لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم المركز الائتماني للعميل و اتخاذ القرار الائتماني هي مقابلة العميل. ومن خلال هذه المقابلة يتم تحديد المعلومات والبيانات التي يجب الحصول عليها عن العميل وتحديد الأعمال السابقة التي قام العميل بها وهل قام العميل بالتغيير من عمل إلى آخر؟ لأن ذلك يعطي انطبعا بالنجاح أو الفشل وبالتالي تقييم وضع العميل المستقبلي، كذلك معرفة المصارف التي سبق أن تعامل معها والتي يتعامل معها حالياً ... .

**ثانياً: الغرض من الائتمان:** يجب معرفة الغرض من التسهيلات الائتمانية بشكل تفضيلي، و أن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه التسهيل بشكل دقيق يمكن اتخاذ قرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة منح هذا الائتمان من عدمه، وهل يتوافق مع سياسة المصرف ومع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، ومع قدرات وخبرات العميل أم تتعارض معها، فضلا عن مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه.

**ثالثاً: القدرة على السداد:** يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل على تسديد القرض مع الفوائد في موعد الاستحقاق وفق الجدول المخصص لذلك. ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلية للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد، وتحديد فيما إذا كان العميل سيقوم بسداد الائتمان من الموارد

<sup>1</sup> ايمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 40،39

الناجمة عن النشاط الذي سيستخدم التسهيل في تمويله أم من خلال موارد أخرى، وهل هي موارد تتصف بالانتظام والاستمرار أم التقلب؟ ... .

**رابعاً: الحماية:** وأسس هذا المعيار هو مدى توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وأن يكون ذلك بأقل مخاطرة ممكنة، وذلك من خلال تقييم الضمانات التي سيقدمها العميل سواء أكان من حيث قيمتها العادلة أم من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، ونقصد بقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة.

**خامساً: النظرة المستقبلية:** إن مضمون هذا المعيار ينحصر في دراسة المناخ الإقتصادي العام والذي يعمل فيه كل من العميل والمصرف، ومؤشرات الاقتصاد بشكل عام مثل نسب التضخم ومعدلات الفائدة ومعدلات النمو العام، ودراسة الظروف المحيطة بالعمل الحالية والمستقبلية سواء كانت داخلية أو خارجية، و استكشاف حالة الأتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان .

### المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية و أساليب معالجتها

المخاطر هي شيء يومي يواجهه كل شخص أو عمل أو شركة ولا يوجد هناك عمل يمكن تأديته في أي مجتمع حر بدون وجود مخاطر وبشكل عام فإن المخاطر تعني مجالات الخسارة غير المتوقعة أو عدم الربح لأي شيء له قيمة.

### المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية

**الفرع الأول:** المخاطر الائتمانية هي تلك المخاطر المفترضة و المتمثلة في عدم تأكد المقرض (البنك) من قيام المقرض (العميل) بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني:** المخاطر الائتمانية هي احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقرض أو الطرف الثاني من القيام بالوفاء بالتزاماته المالية متمثلة بكل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل القرض أو كليهما في الأوقات المحددة للتسديد على وفق الاتفاقات و العقود المبرمة مع المصرف. والمخاطر الائتمانية هي مخاطر تراجع المركز الائتماني للطرف الآخر، فمثل هذا التراجع لا يعني التخلص من السداد و إنما يعني احتمال التخلف عن السداد يزداد، وتقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف أو المركز الائتماني للمنشآت المقرضة من خلال أسعار الفائدة

<sup>1</sup> طارق طه: إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، د. ط، 2007، ص 433

الأعلى على إصدارات الدين لهذه المنشآت أو تراجع عن تقييم لجودة إصدار الدين لهذه المنشآت أو تراجع عن تقييم لجودة إصدارات الدين الخاصة للمنشأة.<sup>1</sup>

**الفرع الثالث:** وتنشأ المخاطر الائتمانية من عدة مصادر مختلفة نلخصها في ما يلي:<sup>2</sup>

**أولاً: شركاء الأعمال:** قد يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة المصرف له مصلحة شخصية مع مؤسسة منافسة فيستفيد من المعلومات التي يطلع عليها بحكم عضويته في إدارة المصرف وهذا يعد صورة من صور تضارب المصالح التي تعد مصدراً هاماً من مصادر المخاطر الائتمانية.

**ثانياً: خطر التمويل:** من المعروف أن المصرف لا يقرض أمواله و إنما يقرض أموال المودعين وبنسبة يحددها البنك المركزي (نسبة القروض إلى الودائع) ويتلخص خطر التمويل هنا في احتمال قيام أصحاب الودائع باسترداد ودائعهم بشكل مفاجئ وبكميات كبيرة، لذلك فالوديعة التي يقوم المصرف بالإقراض منها يجب أن تتصف بصفات منها أنها خاملة أي أنها وديعة ادخارية بشكل أساسي.

**ثالثاً: مخاطر عدم التنويع:** ويقصد به هنا عدم توزيع الائتمان على أكثر من جهة، بمعنى أنه من الخطر أن يقوم المصرف بمنح كل قروضه أو معظمها لجهة واحدة أو عدد محدود من المقترضين، لذلك يجب أن تنص قوانين المصارف المركزية على نسبة محددة من قروض المصرف التي تذهب لمقترض واحد.

**رابعاً: القوانين و الأنظمة:** تصبح القوانين والأنظمة مصدراً للخطر إذا تم تغييرها في غير صالح المصرف ودون إعطاء المصرف مهلة كافية لتعديل وتوفيق أوضاعه بموجبها.

**خامساً: سمعة المصرف:** إذا شاع أن المصرف متساهل نسبياً في شروط منح الائتمان فإن ذلك يجذب إليه المتعاملين غير الجيدين مما يزيد من مخاطر عدم الوفاء، والعكس صحيح.

**سادساً: تقنية المعلومات:** لها مخاطرها فلو دخل المصرف في مجال التجارة الالكترونية وطلب من المتعاملين استعمال هذه الأساليب الالكترونية في الإيداع والسحب وما إلى ذلك من معاملات مصرفية، فأول ما يتجه إليه التفكير هو موضوع أمن المعلومات وهناك مخاطر أخرى مرتبطة باستعمال التكنولوجيا منها خطر الفشل في إقناع المتعاملين باستعمال هذه الأساليب مما يؤدي إلى نفور عدد من العملاء من المتعاملين مع المصرف.

<sup>1</sup> د. حاكم محسن الربيعي، د. حمد عبد الحسين: حكومة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة، دار البيازوري العملية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2011، ص 170

<sup>2</sup> د. السنوسي محمد الزوام، أ. مختار محمد إبراهيم: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، منعقد بجامعة الزرقاء، ليبيا، أيام 10-11، نوفمبر، 2009، ص 11-09

**سابعاً: الجمهور:** عموماً له مخاطرة مثل نشر الشائعات المغرضة عن إدارة المصرف مما يسبب عزوف بعض المودعين عن إيداع نقودهم و من ثم يتعزز خطر التمويل، أو اشتهاار المصرف بين عملاءه بأنه متشدد أو العكس وفي كلا الحالتين يكون الوضع الائتماني في المصرف غير ملائم.

**ثامناً: الخطط طويلة المدى:** والمخاطر التي قد تنشأ هنا قد تكون ناجمة عن عدم واقعيتها أو عدم قابليتها للتطبيق في الواقع العملي فينشأ عن ذلك ما يعرف بفجوة التوقعات، وكلما كانت الخطة مفرطة في التفاؤل أو التشاؤم كانت الفجوة أوسع.

**تاسعاً: مخاطر السوق:** وهي المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد أو قطاع اقتصادي معين فتتأثر به جميع المؤسسات المالية بغض النظر عن قوتها أو ضعفها، ومن أمثلة مخاطر السوق الركود الاقتصادي، الكوارث الطبيعية، العدوان الخارجي وهكذا، ومن طبيعة هذه المخاطر أنها غير قابلة للتنوع وذلك لأن الجميع يتأثر بها لذلك فالتنوع لن يكون مجدياً للتخلص من مخاطر السوق.

**عاشراً: تأثيرات العولمة الاقتصادية:** وأهم تلك التأثيرات الانفتاح الاقتصادي والتجاري من حيث زيادة حدة المنافسة من المشاريع الأجنبية للمشاريع المحلية طالبة الائتمان و التأثيرات السلبية لذلك تظهر على عدم قدرة المشاريع المحلية على الوفاء، بالإضافة إلى ذلك فإن للانفتاح الاقتصادي تأثيرات على زيادة علاقات المشاريع بالخارج من حيث الاستيراد و التصدير، وكذلك زيادة انفتاح المصارف على الخارج من حيث منح الائتمان بالعملة الأجنبية كما يعرض المصرف لمخاطر أسعار الصرف.

### المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية:

يمكن تصنيف المخاطر الائتمانية إلى ما يلي:<sup>1</sup>

#### الفرع الأول: المخاطر المتعلقة بالمقترض:

وتتمثل في ما يلي:

**أولاً: أهلية المقترض وصلاحيه الاقتراض:** يجب التعرف على الشكل القانوني للمنشأة المقترضة، وحقوق وسلطات المديرين في الاقتراض.

<sup>1</sup> د. شريف مصباح أبو كرش: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، جامعة الخليل، فلسطين، الخليل، 2005، ص 7-9

**ثانيا: السمعة الائتمانية للمقترض:** تستكشف من المعلومات التي يتم تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزام في مواعيدها. وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه. ويجب الاطمئنان إلى حسن نواياه وأمانته. كل هذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه من السوق ومن البنوك وباسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي.

**ثالثا: السلوك الاجتماعي للمقترض:** يقصد به طريقة معيشة و علاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق. فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

**رابعا: المركز المالي للمقترض:** ويعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، وسبولة أصولها، و تطور نشاطها، وحجم أعمالها، ومعدلات الأرباح المحققة ومدى تمثيتها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

**خامسا: المقدرة الإنتاجية للمقترض.**

**الفرع الثاني: المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض :**

تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية.

**الفرع الثالث: المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:**

تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها. فبالنسبة لتمويل المقاولين ترتبط المخاطر أساسا بمدى كفاءة المقاول وخبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها. وترتبط مخاطر الإقراض بضمان كمبيالات أساسا بملائمة الموقعين على الكمبيالة ووفائهم بالتزاماتهم، وهو ما يتطلب الاستعلام عنهم ومتابعة أنشطتهم ومراكزهم المالية.

**الفرع الرابع: المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:**

ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية والقانونية.

### الفرع الخامس: المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك:

تتشأ هذه المخاطر عن عدم متابعة البنك أحكام اتفاقية القروض بدقة، أو تطورات قيمة الضمان والمحافظة عليه، أو الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات.

### الفرع السادس: المخاطر الناجمة عن فعل الغير:

قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.

### المطلب الثالث : خطوات إدارة المخاطر الائتمانية:

#### الفرع الأول: مراحل معالجة المخاطر الائتمانية

ويتم ذلك من خلال:<sup>1</sup>

#### أولاً: تحديد الخطر:

من أجل إدارة المخاطر لابد أولاً من تحديدها. وإن كل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتطوي عليها عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة و المخاطر تشغيلية. وإن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن نفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

#### ثانياً: قياس المخاطر:

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. وإن القياس الصحيح هو الذي يتم في الوقت المناسب ويكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

<sup>1</sup> د. شقيري نوري موسى، وآخرون: مرجع سابق، ص 303، 304

### ثالثا: ضبط المخاطر:

بعد تحديد و قياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي :

- 1- تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات.
- 2- تقليل المخاطر.
- 3- إلغاء هذه المخاطر.
- 4- إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبطها. وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات و المعايير والإجراءات التي بين المؤسسة والصلاحية.

### رابعا: مراقبة الخطر:

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وكذلك فإن توقف العميل عن الدفع يترتب عليه حرمان البنك من هامش الربح أيضا على هذا القرض، وبالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض على أهمية كبيرة بالنسبة إلى البنك.

وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تفر أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات.

### الفرع الثاني:

وإن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن تشمل على ما يلي:<sup>1</sup>

**أولا: رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:** تتطلب إدارة المخاطر إشرافا فعليا من قبل مجلس الإدارة العليا و يجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف، واستراتيجيات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي

<sup>1</sup> د. إبراهيم الكراسنة: أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي ، الإمارات، أبوظبي، 2006، ص، 44- 46

تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر، والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها. كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

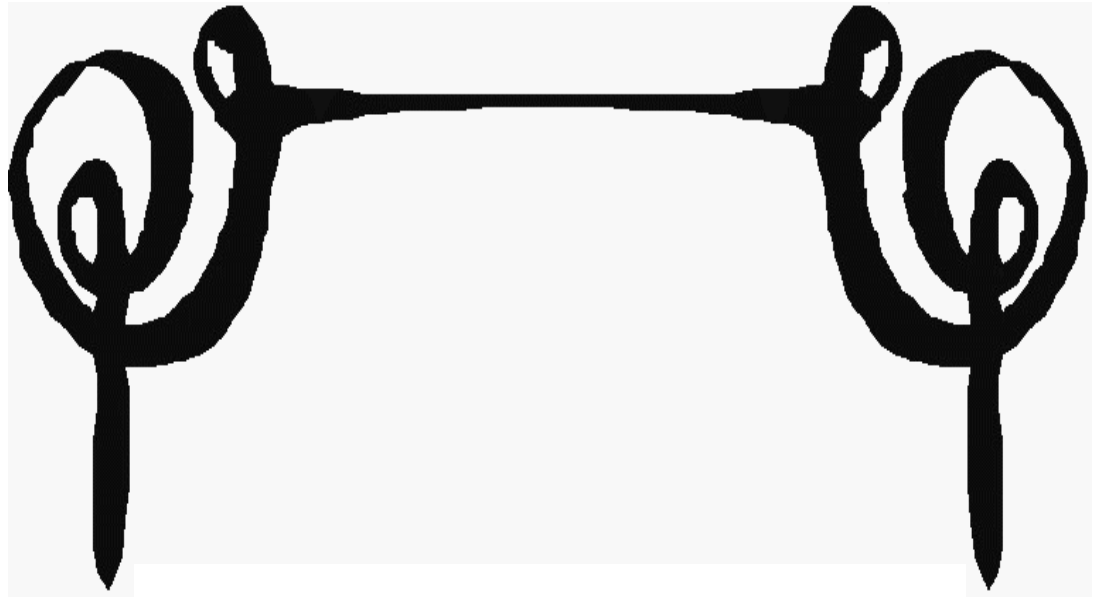
**ثانيا: كفاية السياسات والحدود:** على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك. كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها وتخفيفها، ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. ولذلك يجب تطبيق سياسة ملائمة، وسقوف و إجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق ومدى طبيعة أنشطة البنوك.

**ثالثا: كفاية رقابة المخاطر و أنظمة المعلومات:** إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وبالوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية والأداء وغيرها.

**رابعا: كفاية أنظمة الضبط:** إن هيكل وتركيبية أنظمة الضبط في البنك حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعماله على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص. وإن إنشاء والاستمرار في تطبيق أنظمة الرقابة والضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك، وإن من أهم حسنات أنظمة الرقابة والضبط إذا أحسن تطبيقها أن توفر تقارير مالية مهمة ذات مصداقية عالية، كذلك يجب أن تتم إعادة النظر من وقت إلى آخر بالأنظمة للتأكد من مدى انسجامها مع التغيرات التي تحدث في نشاطات البنك.

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال هذا الفصل يمكن إدراك الأهمية الكبيرة التي يلعبها الائتمان للبنوك فهو يشكل جزءا كبيرا من نشاطها، كما يلعب دورا هاما في الاقتصاد ككل. ولهذا وضعت طرق وأساليب لحمايتها من المخاطر التي تتعرض لها البنوك من خلال الكشف عن الأسباب والعراقيل التي يتعرض لها العميل والتي تؤدي إلى عجزه عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، ويقوم هذا الأخير بتحليل ودراسة ما يتعلق بالائتمان سواء من ناحية العميل أو البنك واتخاذ جملة الإجراءات الوقائية لحماية القرض .

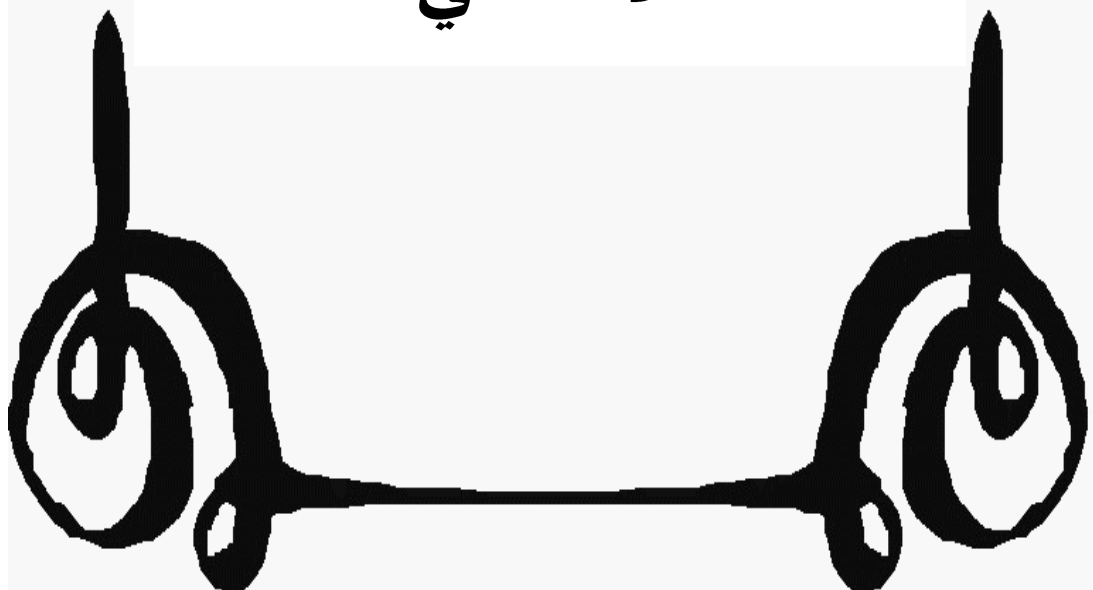


## الفصل الثاني

تحليل البيانات المالية

للعميل وترشيد القرار

الائتماني



**تمهيد:**

مهما كانت نوعية وجودة الضمان للقرض، تظل هناك مخاطر تحيط به، وإن كانت نسبتها قليلة، والبنك يهدف إلى تقليل الخسائر وذلك بالتعرف على نقاط القوة والضعف لدى المقترضين إضافة إلى المخاطر المحيطة سواء كانت متعلقة بالمقترض أو بنشاط الذي يقوم به وذلك بتقييم السياسات المالية التي يتبعها والحكم على مدى كفاءته.

من هنا جاءت أهمية التحليل الائتماني للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمقترض وتحديد قدرته على الاقتراض واستخدام القرض، لذلك يعتبر التحليل المالي أداة فعالة للتحليل الائتماني إذ يمكن البنك من اتخاذ القرارات المناسبة تجاه المقترض كم خلال أدواته، لذا فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

**المبحث الأول : ماهية التحليل المالي**

**المبحث الثاني : تحليل البيانات المالية للعميل في مرحلة دراسة طلب القرض**

**المبحث الثالث: الفشل المالي ودور تحليل الائتمان في ترشيد عملية الإقراض**

### المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة وكذا المتعاملين معها من أجل تقييم نشاطها، كما أنه يعتبر تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، المستثمرين، البنوك، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

### المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأغراضه

#### الفرع الأول: تعريف التحليل المالي :

تعددت تعاريف التحليل المالي ونذكر بعضاً منها في ما يلي :

**أولاً:** يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن " عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل <sup>1</sup>"

**ثانياً:** و يمكن القول أن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة و الضعف في الأنشطة و الفعاليات الخاصة بالشركة و بشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها <sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: أغراض التحليل المالي:

إن عملية التحليل المالي يمكن أن تتم أو تجرى لعدة أغراض، تختلف أو تتعدى هذه الأغراض تبعاً لتعدد وتنوع الأهداف والجهات التي تقوم بعملية التحليل المالي .

فعلى سبيل المثال يقوم مانحو الائتمان (الدائنون، المقترضون) بالتحليل المالي في الغالب لغرض دراسة التدفقات المالية المستقبلية للوحدة للوقوف على مقدرة الوحدة على سداد التزاماتها الخارجية. في حين تكون

<sup>1</sup> عبد الحكيم كراجه، وآخرون: الإدارة و التحليل المالي أسس و مفاهيم و تطبيقات، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط 2، 2006، ص 157  
<sup>2</sup> د. عدنان تايه النعيمي، د. أرشد فؤاد التميمي: التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري العملية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، د ط،

أغراض التحليل المالي بالنسبة للملاك، هي تقييم أداء إدارة الشركة و كفاءتها في المحافظة على أموالهم، وبالنسبة للمستثمرين فهم غالبا ما يهتمون بتقييم معدل الربحية لأسهم الشركة.

ومن الناحية الأخرى، فإن الأطراف الداخلية كذلك قد تستخدم التحليل المالي لغرض تقييم عمل الإدارات المختلفة بالشركة، والرقابة الداخلية، والتحقق من الوضع المالي، ونتائج الأعمال للشركة.<sup>1</sup>

وبشكل عام، يمكن أن نلخص أغراض التحليل المالي في النقاط التالية:<sup>2</sup>

**أولاً:** تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.

**ثانياً:** تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.

**ثالثاً:** الاستفادة من النتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية .

**رابعاً:** تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها .

**خامساً:** التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة .

**سادساً:** يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار .

**سابعاً:** تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير والطويل .

**المطلب الثاني : مصادر المعومات اللازمة للتحليل المالي:**

لا يكفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لابد من بيانات إضافية تساعده في إجراء عمليات التحليل وبشكل عام نستطيع القول أن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين هما :

<sup>1</sup> أ. د. محمد المبروك أبو زيد: التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط 2، 2009، ص

22

<sup>2</sup> د. عدنان تايه النعيمي، د. أرشد فؤاد التميمي: نفس المرجع السابق، ص 21، 22،

### الفرع الأول: مصادر من داخل المنشأة:<sup>1</sup>

وتشمل البيانات التالية :

أولاً: قائمة المركز المالي.

ثانياً: قائمة الدخل.

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية.

وتعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية. وإضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية :

1- تقرير مدقق الحسابات.

2- التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.

4- بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية.

حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح وبشكل أفضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد على دقة التحليل .

### الفرع الثاني: مصادر من خارج المنشأة:<sup>2</sup>

وهذه المصادر تساعد المحلل المالي في عملية التقييم والتفسير التي يقوم بها لنتائج عملية التحليل، ومن أهم هذه المصادر ما يلي :

أولاً: مراسلات المؤسسة مع العملاء والموردين، وموافقات الأرصدة الدائنة والمدينة.

ثانياً: البيانات الصادرة عن أسواق المال والبورصة.

ثالثاً: بيانات عما تتمتع به المؤسسة في الأسواق من سمعة تجارية .

رابعاً: أية بيانات يمكن الحصول عليها .

<sup>1</sup> أ. د. منير شاكر محمد، وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط 3، 2008، ص 20، 21

<sup>2</sup> نعيم نمر داوود: التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البديعة ناشرون و موزعون، الأردن، عمان، ط 1، 2012، ص 13

المطلب الثالث : مقومات نجاح التحليل المالي والجهات المستفيدة منه :

الفرع الأول: مقومات نجاح التحليل المالي:

أولاً: التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة مقومات بهدف من خلالها تحقيق أغراضه النظرية والعلمية، ولعل أبرز هذه المقومات هي:<sup>1</sup>

1- الوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل، لا بد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها، هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات التي يعتمد عليها المحلل، والتي تعتبر حقائق مر بها المشروع في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب تحويلها إلى مؤشرات مالية من خلال إيجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات، و ذلك بالاعتماد على مجموعة الطرق والأساليب التي تقدم تصورا عن واقع حال المشروع وما سيكون عليه بالمستقبل .

2- لتحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية لا بد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية، أي أن نتائج العملية التحليلية ومدى دقتها تتوقف على دقة ومصداقية البيانات التي اعتمد عليها المحلل، إذ أن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات التي تصاغ من خلال إيجاد العلاقات المتداخلة بين البيانات التي يتم الاستناد عليها والتي تصاغ من خلال إيجاد العلاقات المتداخلة بين البيانات المالية منها التي اعتبرت المادة الأولية للعملية التحليلية. تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراسة الكافية بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل (البيانات) بيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك ، لا بد وأن يكون مؤهلا تأهيلا عمليا وعلميا مناسباً، ويتميز بخصائص المقدر الديناميكية وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقرار المستقبل .

ثانياً: كما يشير صادق الحسني إلى مجموعة من المقومات للتحليل المالي بمدخله الحديث كالتالي:<sup>2</sup>

1- إن للتحليل المالي مدخلات ومخرجات أساسية تتحدد بناء على عوامل متعددة أهمها قدرات المحلل المالي.

2- إن أهم أهداف التحليل المالي هو المساعدة الفعالة في ترشيد القرارات المتعلقة بالمستقبل.

<sup>1</sup> أ. د. وليد ناجي الحيايلى: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر و التوزيع،الأردن، عمان، ط 1، 2009، ص14

<sup>2</sup> حسن سمير عشيش: التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2010، ص 26

- 3- إن التحليل المالي هو عملية لاحقة لعمليتي القياس و التوصيل و بالتالي فإن فعالية التحليل المالي تتوقف إلى حد كبير على فعالية و سلامة الخطوتين السابقتين.
- 4- إن مصادر المعلومات للتحليل المالي ينبغي أن لا تكون القوائم المالية المنشورة فقط وإنما لابد من الاستفادة القصوى من معلومات أخرى محاسبية و غير محاسبية، منشورة و غير منشورة من داخل المنشأة و خارجها.
- 5- إن أدوات التحليل المالي ودرجة تعقيدها تختلف من حالة إلى أخرى وبالتالي لابد من استخدام الأداة أو الأدوات المناسبة للهدف الأساسي والأهداف الفرعية.

### الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي :

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة منها إلى الحصول على الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها، فمنها من هو على قدر كبير من المعرفة ويحتاج إلى حقائق متعمقة، ومنها من هو على معرفة سطحية ويحتاج إلى حقائق عامة سهلة الفهم، خالية من التعقيدات العلمية المتخصصة .

ويمكن تبويب الجهات المستفيدة من التحليل المالي حسب درجة اهتمامها بنتائج التحليل إلى ما يلي:

#### أولاً: المستفيدون من داخل المنشأة<sup>1</sup>:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة، ابتداء من رئيس مجلس الإدارة ومرورا بمجلس الإدارة، والمدير العام، ومديري الإدارات، و رؤساء الأقسام... الخ .

ويلاحظ أن هذه الفئة من المستفيدين تستخدم نتائج التحليل المالي في:

1- الرقابة و التخطيط و التقويم و اتخاذ القرارات الرشيدة، و بذلك فإنها تحتاج إلى معلومات مفصلة و ذات طابع إحصائي ملائم، و عادة ما تتعلق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الإدارية و التكاليف المختلفة في المنشأة.

2- الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة على اعتبار المنشأة وحدة متكاملة، لذلك تكون المعلومات اللازمة إجمالية مستقاة من نظام المحاسبة العامة.

<sup>1</sup> أ. د. وليد ناجي الحياي: التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، بوخاريس، 2007، ص 22، 23.

وجدير بالذكر أن اهتمام هذه الفئة بالتحليل المالي في تزايد مستمر لتدعيم نشاطات الإدارة في كافة مجالات العمل الإداري والمالي و الفني في المنشأة.

### ثانيا: المستفيدون من خارج المنشأة:<sup>1</sup>

هم كافة الأطراف من خارج المنشأة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة حسب درجة علاقتها بالمنشأة، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون و المتوقعون، و المقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم علاقة بالمنشأة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر، ومن أمثلتهم الأجهزة الرقابية الحكومية، وأجهزة الضريبة، وأجهزة التخطيط الحكومي وغيرها.

### المطلب الرابع: مداخل التحليل المالي:

يتوقف مدى نجاح المحلل المالي في أداء مهمته، في تمكنه من المهارة اللازمة في اختيار المنهج الذي سيتبعه في عملية التحليل و تحقيقه للأهداف التي يسعى لتحقيقها.

### الفرع الأول: مفهوم مداخل التحليل المالي:<sup>2</sup>

يقصد بالمداخل إلى التحليل المالي، السلوك والمنهج الذي سيسلكه المحلل المالي أثناء قيامه بعملية التحليل للبيانات المالية، وعلى ضوء الهدف الذي سيسعى إليه مستخدم البيانات يتم تحديد المنهج، وبناءا على المنهج يتم تحديد الأسلوب الذي سيتبع في التحليل. فالمنهج هو الخطوة الأولى من حيث الموضوع الذي سينصب عليه التحليل، مثال ذلك تحليل الاستثمار أو تحليل الائتمان، وعند ذلك يتم تحديد الأسلوب المناسب للقيام بمثل ذلك التحليل.

وبالقدر الذي يجيب فيه التحليل المالي عن مجموعة الأسئلة المثارة من قبل الجهة المهتمة، يكون التحليل قد تم وفق مناهج وأساليب تؤدي إلى نتائج إيجابية.

<sup>1</sup> أ. د. و ليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 18

<sup>2</sup> نعيم نمر داوود: التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية، دار البداية ناشرون و موزعون، الأردن، عمان، ط 1، 2012، ص 31

### الفرع الثاني: أنواع مداخل التحليل المالي:<sup>1</sup>

حيث نميز بين نوعين من المداخل فإما أن يكون مدخلا كميا أو مدخلا نوعيا. في حقيقة الأمر كلا المدخلين يعتمدان على البيانات المحاسبية والمالية لكن درجة الاختلاف تتأتى من خلال النتائج التي سيعطيها كل مدخل من هذه المداخل، وذلك من خلال قيام المحلل المالي بالتعمق والتعرف على بيانات المؤسسة والطريقة المحاسبية التي تتبعها، ومدى الدقة في تسجيل تلك البيانات، والكيفية التي تنظر فيها المؤسسة إلى تحقيق الإيرادات والمصروفات فيها، وكذلك درجة الثبات في احتساب تكاليف مبيعاتها.

### الفرع الثالث: أهداف مداخل التحليل المالي:<sup>2</sup>

ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

**أولاً: تحليل الائتمان:** ويشمل هذا التحليل القروض طويلة الأجل وكذلك القروض قصيرة الأجل، وهذا التحليل يقدم مؤشرات على السيولة المتوفرة للمؤسسة، والتدقيق النقدي فيها على المدى القصير والطويل وذلك من أجل التحقق من:

**ثانياً:** سياسات التمويل والإقراض المتبعة على رأس مال المؤسسة.

**ثالثاً:** قدرة المؤسسة على الوفاء بالديون وتسديد الفوائد في مواعيد استحقاقها.

**رابعاً:** مدى الصدقية والموثوقية في السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في تقديم أصولها التي تم تقديمها كضمانات للقروض.

**خامساً: تحليل أداة إدارة المؤسسة:** وهذا النوع من التحليل غالباً ما لا يكون متوفراً في البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة، من مثل بيانات الحاسبة الإدارية، ومحاسبة التكاليف، وكذلك محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في المؤسسة، وكذلك البيانات الجانبية التي توفرها البيانات التخزينية والمحاسبية الأخرى غير الملزمة. وجميع هذه البيانات تقدم الكثير من المؤشرات على أداء بعض الأقسام الإدارية الفرعية في المؤسسة، وهذه المؤشرات تشكل:

1- معدل دوران الذمم المدينة و الذمم الدائنة في المؤسسة.

<sup>1</sup> نعيم نمر داوود: نفس المرجع ، ص 32، 33

<sup>2</sup> نعيم نمر داوود: نفس المرجع ص 33، 34

2- معدل دوران المخزون في المؤسسة.

3- معدل دوران الأصول و رأس المال.

4- السياسات التمويلية و الاستثمارية في المؤسسة.

**سادسا: تحليل الاستثمار:** ويهتم هذا التحليل بمجموع المستثمرين والمساهمين الحاليين منهم وكذلك الذين يحتمل دخولهم الاستثمار في المؤسسة موضوع الدرس، وهذا النوع من المستثمرين، يهتم التعرف على مؤشرات الربحية وكذلك مؤشرات حصة المؤسسة في السوق المحلي والخارجي، وكذلك مؤشرات الملاءة المالية في المؤسسة، وهذا يتسنى من خلال:

1- قدرة المؤسسة في الحصول على الإيرادات في الحاضر و في المستقبل و استمراريتها.

2- المخاطر التي قد تحيط بالاستثمارات في المؤسسة و القدرة على إدارة الأصول.

### المطلب الخامس: أساليب التحليل المالي:

يمكن تعريف أساليب التحليل المالي بأنها مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأدوات المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم .

ويمكننا التمييز بين الأساليب التالية وهي :

### الفرع الأول: التحليل الرأسي<sup>1</sup>:

**أولاً:** ويسمى أيضا بالتحليل العمودي ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادا لأثر التغيرات المفاجئة .

بمعنى آخر أن التحليل الرأسي للقوائم المالية يتحقق من خلال التعبير عن كل فقرة أو مجموعة من الفقرات في القوائم المالية كنسبة من الإجمالي، مثل إجمالي الموجودات (الأصول) أو إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

<sup>1</sup> د. حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط 2، 2011، ص 60

(الخصوم) في الميزانية العمومية وإجمالي صافي المبيعات (إيرادات التشغيل) في قائمة الدخل، وهذا الإجمالي يسمى مبلغ الأساس والذي يساوي 100 % .

وعادة ما يتضمن هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني له حيث يركز هذا النوع على دراسة العلاقة بين بنود القوائم المالية، بتاريخ محدد وعليه فإنه يساعد في تقييم أداء المنشأة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف وجوانب القوة ولكنه يظل بحاجة إلى أن يدعم بتحليلات أخرى، تسند رأي المحلل المالي فيما توصل إليه من نتائج .

**ثانياً:** وفيما يتعلق بالميزانية العمومية، فإن التحليل الرأسي لها يسمى ب الميزانية العمومية المئوية أو الميزانية ذات الحجم المتماثل بسبب تقليص حجمها من أرقام مطلقة إلى أجزاء المائة الواحدة، ويهدف هذا التحليل إلى متابعة التطورات التي حصلت في بنود جانب من جوانب الميزانية العمومية، وهو جانب الموجودات (الأصول)، أو جانب المطلوبات وحق الملكية (جانب الخصوم)، أو بنود جانب جزئي مثل مكون الموجودات المتداولة أو المطلوبات المتداولة .

**ثالثاً:** أما بالنسبة للتحليل الرأسي لقائمة الدخل، فإنه يسمى بكشف الدخل النسبي أو كشف الدخل ذي الحجم المتماثل بسبب تقليص حجم قائمة الدخل من أرقام مطلقة إلى أجزاء المائة الواحدة، ويضمن هذا النوع من التحليل في تحديد مقدار المستند من المبيعات في تغطية المصاريف المختلفة، وتحقيق الأرباح .

**رابعاً:** ويساعد التحليل الرأسي إلى تقديم جملة مزايا للمحلل المالي و لإدارة المنشأة منها :

- 1- تركيزه على المدة المالية موضع البحث .
- 2- دراسة التبدل في الأهمية النسبية لكل فقرة إلى المجموع المنسوب له .
- 3- في التحليل الرأسي لعدة سنوات، يمكن ملاحظة تغير الأهمية مع بيان فيما إذا كانت التغيرات كبيرة أو صغيرة.
- 4- كما يمكن مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمنشأة ما، مع منشآت أخرى من ناحية الاختصاص أو معدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.

وعلى وفق هذا المقصود يمكن القول أن التحليل الرأسي هو منهج أو أسلوب في التحليل المالي يساعد المحلل المالي في تقييم الأداء الإداري.

### الفرع الثاني: التحليل الأفقي:<sup>1</sup>

أولاً: التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم على مدى عدة فترات زمنية لذلك يسمى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة و تحليل العلاقات بينها .

والفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي تتركز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك يسمى هذا التحليل أيضا بتحليل الاتجاه .

ويتم حساب اتجاه التطور وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{معادلة الأرقام القياسية} = \frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}} \times 100$$

وناتج هذه المعادلة هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة و النقصان وهذه الطريقة أفضل من طريقة مقارنة الأرقام المطلقة عن طريق وضع إشارات موجبة وسالبة لأنها أكثر دلالة، و لكي نستطيع دراسة الاتجاه أي مقارنة قيمة العنصر أو توزيعه النسبي في فترة زمنية معينة مع قيمة نفس العنصر أو توزيعه النسبي و لكن في فترة زمنية أخرى سابقة أو لاحقة أو عدة سنوات متتالية، لابد من اختيار سنة الأساس .

وإن لإختيار سنة الأساس أهمية كبيرة على صحة و دقة دراسة اتجاهات التطور، فعلى سبيل المثال إذا تم اختيار سنة كانت متميزة نتيجة ظروف خاصة مرت بها المنشأة فإن نتائج المقارنة ستكون سلبية قياسا لتلك السنة وسيكون الحكم غير موضوعي على السنة موضوع المقارنة و العكس صحيح .

والجدير بالذكر هنا أن كلا النوعين يعتبران هاما ووسيلة ضرورية بالنسبة للمحلل المالي لا بل أنهما يكملان بعضهما .

### الفرع الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية:<sup>2</sup>

أولاً: تعرف النسب عموما بأنها علاقة بين عنصر وآخر، وهي إما أن تصور في شكل بسيط 2/1، أو كسر عشري 0.5، أو نسبة مئوية 50%، فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر و آخر لقياس

<sup>1</sup> أ. د. منير شاكر محمد، وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 41

<sup>2</sup> أ. د. محمد المبروك أبو زيد: مرجع سبق ذكره، ص 124- 128

وزن العنصر الذي تدل عليه، أما في التحليل المالي، فالنسبة تعبر عن العلاقة الرياضية بين بنود الميزانية الواحدة مع بعضها، أو بنود قائمة الدخل مع بعضها، أو بين بنود قائمة الدخل وبنود قائمة الميزانية، بشرط أن يكون لها مدلول منطقي من وجهة نظر المحلل المالي .

وقد أثبتت الدراسات، أن هناك علاقة تناسبية بين عناصر القوائم المالية المختلفة، يعبر عنها بنسبة معينة، وهذه النسب غالباً ما تكون إلى حد كبير متماثلة بين الشركات و المؤسسات التي تعمل في نفس النشاط أو القطاع. وتعتبر النسب المالية من أهم وأقد وسائل التحليل المالي، فهي تستخدم على نطاق واسع في التحليل المالي للحصول على مؤشرات مهمة للتخطيط والتنبؤ والرقابة وتقييم أداء الوحدات وقدرتها على مواجهة الالتزامات المستحقة عليها، ودراسة هيكلها التمويلي... الخ.

**ثانياً:** وبشكل عام غالباً ما يتم تقسيم وتبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة وذلك على أسس مختلفة، فهناك من يبويب النسب المحاسبية على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها النسب مثل:

- 1- مجموعة نسب تتعلق بقائمة المركز المالي.
- 2- مجموعة نسب تتعلق بقوائم نتائج الأعمال.
- 3- مجموعة نسب مشتركة تتعلق بقائمة المركز المالي وقائمة نتائج الأعمال.

من ناحية أخرى، هناك من يقسم النسب بناء على الغرض أو الهدف من التحليل إلى ستة أنواع هي:

- 1- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل القصير (نسب السيولة).
- 2- نسب قياس الربحية.
- 3- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل (نسب السير المالي).
- 4- مجموعة نسب هيكل التمويل.
- 5- مجموعة نسب استخدامات الأموال.
- 6- نسب قياس الإنتاجية.

وهناك من يبويب النسب على أساس الأجوبة التي يمكن أن تجيب عنها كل مجموعة من النسب. فمثلاً مجموعة النسب التي تستخدم للإجابة عن السؤال المتعلق بإمكانية الشركة في دفع الالتزام قصير الأجل، أو النسب التي تستخدم للإجابة عن السؤال المتعلق بالربحية وهكذا.

**ثالثاً:** وإن للتحليل بواسطة النسب المالي عدة عيوب نذكر منها:<sup>1</sup>

- 1- النسب المالية تعبر عن علاقات بين ظواهر في حالة مكون. أي يوم إقفال قوائم المركز المالي و لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين.
- 2- بعض النسب تعالج إجماليات، وغالبا ما تكون مضللة لأن هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخ استحقاقها كنسبة التداول مثلا فابسط والمقام إجماليات للأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
- 3- تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود الميزانية على نتيجة التحليل فما قد يتغير أصلا متداول، ولا يعتبره البعض الآخر أصلا شبه ثابت، وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية واحدة.
- 4- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة، باعتبارها جوهر القرار الإقتصادي الرشيد.
- 5- تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود، والتحليل على أساس هذا الفرض مضلل خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود.

إن هذه العيوب ينبغي أن لاتحد من ضرورة تركيز اهتمام المحلل المالي على النسب المالية بل ينبغي أن يتسلح بها وبحدودها بدرجة يصبح استغلالها عادة تلقائية وبكفاءة عالية.

### المبحث الثاني : تحليل البيانات المالية للعميل في مرحلة دراسة طلب القرض

**المطلب الأول: المبادئ المحاسبية والقوائم المالية المساعدة في عملية التحليل المالي:**

#### الفرع الأول: المبادئ الحاسبية:

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر الحصول على المعلومات عن طالبي الائتمان ، وبالتالي يجب أن يراعى في إعداد هذه القوائم عدد من المبادئ المحاسبية والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

**أولاً: مبدأ الازدواجية:** يقوم على فكرة تحليل وإثبات أن كل حدث اقتصادي تقوم الوحدة بالعودة إلى طرفين رئيسيين، الطرف المانح، ويطلق عليه المصدر للثروة، والطرف الآخر الذي يمثل الجهة التي تسلمت هذه الموارد أو تم إنفاقها فيها بمعنى آخر، يجيب الطرف الأول على التساؤل من أين أتت الأموال (الالتزامات)؟، في حين يجيب الطرف الثاني على التساؤل أين تم التصرف في هذه الأموال (الأصول)؟، حيث إن المصدر

<sup>1</sup> حسن سمير عشيش: مرجع سبق ذكره، ص 36

المانح للأموال سوف يكون له حق المطالبة بها لاحقا وكنتيجة لتطبيق قاعدة الازدواجية فإن الميزانية العمومية للوحدة تعكس موازنة بين موارد الوحدة (الأصول) والمطالبات القائمة على تلك الموارد (الالتزامات) في نقطة معينة من الزمن.

**ثانيا: التكلفة التاريخية:** يرتبط هذا المبدأ بفرض الاستمرارية، وينص هذا المبدأ على تقييم الأصول الثابتة بكلفتها التاريخية على اعتبار أن هذه الكلفة أكثر موضوعية وقابلية للتحديد من المقاييس الأخرى المستخدمة في هذا المجال كالكلفة الجارية، وسعر السوق. كما يجب الإشارة إلى أن الكلفة التاريخية تستخدم كذلك في تقييم الالتزامات حيث تنشأ هذه الالتزامات على المنشأة نتيجة لحصولها على الأصول أو الخدمات بالأجل، و تسجل هذه الأصول والخدمات بكلفة الحصول عليها. وبرغم أهمية هذا المبدأ في الفكر و القياس المحاسبي إلا أنه من أكثر المبادئ المحاسبية إثارة للانتقاد سواء كان ذلك من جموع المحاسبين أو المستخدمين.

**ثالثا: مبدأ تحقيق الإيراد:** يعنى هذا المبدأ بتوقيت تحقق الإيرادات والاعتراف بها أو بعبارة أخرى تحديد النقطة التي يتحقق عندها إيراد عملية تقديم خدمة أو إنتاج سلعة قابلة للبيع. لقد جرى العرف المحاسبي على اعتبار نقطة البيع هي نقطة تحقيق الإيراد، وذلك بصرف النظر عم كون العملية تمت نقدا أو بالأجل، وهناك استثناءات لقاعدة تحقيق الإيرادات عند نقطة البيع منها:

- 1- تحقيق الإيرادات أثناء الإنتاج في حالة تنفيذ مشاريع طويلة الأجل مثل مشاريع المقاولات وبناء السفن.
- 2- تحقيق الإيراد عند نقطة إتمام المنتج، مثال ذلك في حالة اكتشاف مناجم الذهب.
- 3- تحقيق الإيراد على الأساس النقدي، مثال ذلك في حالة البيع بالتقسيط.

**رابعا: مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:** تتطلب عملية تحديد نتائج عمليات المشروع من أرباح أو خسائر، ضرورة مقابلة الإيرادات التي تحصل المشروع خلال الفترة المحاسبية، والتي تحققت محاسبيا وفقا للقاعدة السابقة لتحقق الإيرادات بالمصروفات التي تم إنفاقها أو استنفادها في سبيل الحصول على تلك الإيرادات، وهذا يستدعي ضرورة تتبع العلاقة السلبية بين الإيرادات وما يلزم لتحقيقها من مصروفات، بصرف النظر عن توقيت سداد تلك المصروفات.

**خامسا: مبدأ الثبات:** ينص مبدأ الثبات على أن الإجراءات والسياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة في شركة معينة والتي يثبت ملاءمتها لقياس مركزها المالي وأنشطتها، يتعين أن تتبع من فترة إلى أخرى دون تغيير، لأن الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية أمر بالغ الأهمية، ويؤثر على موضوعية المخرجات المحاسبية، كما أن

الثبات في استخدام تلك المبادئ يؤدي إلى صدق دلالة القوائم المالية، إذ إن تغير تلك الأسس من فترة إلى أخرى، يفقد تلك القوائم دلالتها، وقد يكون مضللاً لمستخدم تلك القوائم، ولما لمبدأ الثبات من أهمية، فقد ألزمت التشريعات مراجع الحسابات بأن يشير في تقريره إلى مدى تجانس استخدام وتطبيق المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى.

كما ينص هذا المبدأ على ضرورة الإفصاح المحاسبي عن أي تغيرات مهمة في الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، وكذلك عن آثار هذه التغيرات على نتائج المشروع وعلى مركزه المالي، ومن زاوية التحليل المالي، فإن هذا المبدأ يعتبر مهماً، ويعتمد كأساس لتحقيق قابلية القوائم المالية للمقارنة والتحليل.

**سادساً: الإفصاح الشامل:** ينص هذا المبدأ على ضرورة احتواء التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات على كل المعلومات اللازمة والضرورية لخدمة متخذي القرار والمستخدمين، وقد تعززت أهمية هذا المبدأ بظهور الشركات المساهمة واتساع دورها في اقتصاديات الدول مما جعل حكومات هذه الدول تقوم بإصدار تعليمات تنظم عملية الإفصاح في القوائم المالية لهذه الشركات كما ظهرت هيئات الإفصاح المسؤولة عن الأسواق المالية وقد ركزت كل هذه الجهود في مجملها على خدمة احتياجات الأطراف الخارجية والتي لا تملك معلومات كافية عن الشركات ذات الصلة بل ولا تملك سلطات أو صلاحيات تخولها من الحصول على المعلومات الكافية لخدمة أهدافها، وإن تطبيق مبدأ الإفصاح التام لا يعني بالضرورة عن كل شيء بقدر ما يجب أن يوفر هذا الإفصاح وضوحاً وموضوعية في البيانات المفصحة عنها، مما يساعد المستخدم على فهم وتفسير محتوى القوائم المالية.

### الفرع الثاني: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي :

**أولاً: الميزانية المالية:**<sup>1</sup> وهي عبارة عن صورة في لحظة معينة من حياة المؤسسة تبين الموارد المتاحة لها والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد وتقسّم إلى جانبين الموجودات، والمطلوبات وحقوق المساهمين. وتتأثر تركيبة جانبي الميزانية بمجموعة من العوامل.

#### 1- العوامل المؤثرة على جانب الأصول:

أ. طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة هل هو تجاري أم صناعي أم زراعي.

<sup>1</sup> د. عبد الحليم كراجة، علي ربابعة وآخرون: الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط 2، 2006، ص 171-173

ب. أهداف المؤسسة هل تركز على السيولة أم الربحية.

ج. الشكل القانوني للمؤسسة (مشروع فرعي، شركة مساهمة، شركة أشخاص).

### 2- العوامل المؤثرة على جانب الخصوم:

أ. طبيعة أسواق المشروع ومنها سياسة البيع والتوزيع المتبعة.

ب. المرحلة التي وصلتها المؤسسة من مراحل النمو.

ج. سياسة الإدارة في التمويل.

د. توافر مصادر التمويل المختلفة.

### 3- تبويب عناصر الميزانية:

#### أ. الأصول:

1. **الموجودات المتداولة:** وهي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال السنة وتشمل النقد، الأسهم والسندات القابلة للتسويق، المدينون وأوراق القبض، البضاعة، المصروفات المدفوعة مقدما.

2. **الموجودات الثابتة:** وهي الأصول التي يقدمها المشروع للاستعانة بها على أداء خدماته أو تسهيل القيام بعملياته التجارية وليس لإعادة بيعها، وتشمل الأرض، البناء والآلات.

3. **الأصول المعنوية يطلق عليها البعض الأصول الثابتة الغير مملوكة:** وهي تلك الأصول التي لا وجود ماديا لها، كشهرة المحل، وحقوق الامتياز، والعلاقات التجارية ومصروفات التأسيس.

ب. **الخصوم (المطلوبات وحقوق أصحاب المؤسسة):** وهي عبارة عن الالتزامات المالية على

المؤسسة للأخرين من موردين ومقرضين ومالكين وهي تقسم إلى:

1. **المطلوبات المتداولة:** وهي الالتزامات قصيرة الأجل كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة.

2. **المطلوبات طويلة الأجل:** مثل القروض متوسطة وطويلة الأجل.

3. **حقوق الملكية:** وتشمل رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة، علاوة الإصدار التي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم بأكثر من قيمتها الاسمية.

**ثانياً: قائمة الدخل:**<sup>1</sup> وهي ملخص للمصاريف التي يتحملها المشروع والعائدات أو الإيرادات التي يحققها خلال فترة زمنية معينة، وتأخذ قائمة الدخل لفترة زمنية سابقة للمشاريع القائمة فعلا كما توضع توقعات للمشاريع القائمة أو الجديدة لعمر المشروع الإنتاجي.

ويعتبر الربح الهدف العام لكافة المشاريع الاستثمارية والمؤشر الحقيقي في قائمة الدخل لقياس أهمية المشروع واستمراريته ويتحقق من خلال قرارات الاستثمار والتمويل ولا بد من التفريق لمفهوم الربح اقتصاديا ومحاسبيا حيث يعتبر الربح حسب المفهوم الاقتصادي مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وتقاس غالبا بالسنة، بينما المفهوم المحاسبي هو الفرق بين الدخل المحقق من قبل الوحدة الاقتصادية والمصروفات لتحقيق الدخل خلال الفترة الزمنية المحددة بالسنة.

في حالة المشروع القائم تكون كافة البنود معلومة ولكنها تكون تخمينية للمشاريع الجديدة وكذلك لا تحتسب ضرائب للمشاريع الجديدة عندما تنشأ في مناطق معفاة تحدها هيئة الاستثمار، وتمنحها لفترة زمنية حسب أهمية المناطق المراد تأهيلها وتصل إلى 5 أو 10 سنوات.

**ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية:**<sup>2</sup> تتطلب القواعد الخاصة بالشركات المساهمة أن تقوم المؤسسات بتجهيز وعرض قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الميزانية النقدية وقائمة الدخل وغيرها. فقائمة الجارية للتدفقات النقدية تزودنا بتحليل أكثر شمولية للعملية التي تولد بها المؤسسات نقدا من عملياتها، استثماراتها والأنشطة التمويلية، كما تقتفي الطرق التي تستخدم فيها المؤسسة تلك النقود.

وقد تزايد دور تحليل التدفقات النقدية في التحليل المالي لأن المكاسب المعروفة للمؤسسة يمكن أن تكون منحازة للطريقة التي تعامل بها التكاليف وإدخالات محاسبية أخرى، بمعنى أن قائمة التدفقات النقدية تمثل إعادة هيكلة وتقديم أكثر تفصيلا لإدخالات موجودة في قوائم مالية أخرى، وتساعد في الوصول إلى نقاط ضعف المواقف النقدية وقدرتها على الوفاء بالتزامات الدين.

وعادة تنقسم قائمة التدفقات النقدية إلى كل من التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للمؤسسة إلى ثلاثة فئات عريضة:

1- نقدا من الأنشطة التشغيلية.

2- نقدا من الأنشطة الاستثمارية.

<sup>1</sup> د. خالد توفيق الشمري: التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2010، ص 67  
<sup>2</sup> د. جلال إبراهيم: التحليل المالي في الأعمال التجارية، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الجزائر، درارية، د ط، 2011 ص 14

## 3- نقدا من الأنشطة التمويلية.

والنقد من الأنشطة التشغيلية يربط ما بين صافي الدخل و الطريقة التي يتولد بها النقد عند تشغيل المؤسسة، فهو عرض المقبوضات النقدية الفعلية والمدفوعات التي تقوم بها المؤسسة في عملياتها التجارية العادية وتبين مدى فعالية استخدام النقد، والنقد من الاستثمارات يسمح للمحلل بملاحظة اتجاهات سياسة المؤسسة على المصنع والآلات وصافي رأسمالها العامل، و تحليل تدفقات هذه الفئة يمكن أن يبين ما هي الأصول التي اشترت، وعمّا إذا كانت خطط التوسع موجهة إلى أصول أكثر مخاطرة وتغييرا للنتائج. أما النقد من الأنشطة التمويلية يشير إلى قدرة المؤسسة على توفير نقد من الأسواق المالية، كما يبين السهولة التي بها يمكن سداد الديون والفائدة.

**المطلب الثاني: تقدير الاحتياجات المالية للعميل:**

هناك العديد من الطرق لتقدير الاحتياجات المالية للمؤسسة. فهناك طريقة نسبة من المبيعات، طريقة الميزانية النقدية، طريقة معدل الدوران النقدي، ولو أنه ليس لأي منهم استطاعة التنبؤ بدقة بالاحتياجات المستقبلية، فإن على المدير المالي استخدام بعض الطرق للتقدير الخام لكمية النقود المطلوبة لسنة واحد مقدما على الأقل. وتناقش في عملنا هذا إحدى الطرق الأساسية لهذا الغرض.

**الفرع الأول: طريقة نسبة من المبيعات:<sup>1</sup>**

الغرض من هذه الطريقة هو عرض كيفية حساب تمويل الاحتياجات لرأس المال العامل. تفرض هذه الطريقة أن التغيرات في المبيعات تؤثر في كمية الأصول التي يجب الحفاظ عليها في المؤسسة. ومن التعريف، فالأصل الذي يتغير كنتيجة لزيادة أو نقص في المبيعات يسمى الأصل التلقائي، وفي كلمات أخرى، فالمبيعات أو الإيراد يحدد بصفة أساسية كم يتطلب من التمويل لإدارة التجارة. فهناك اتصال منطقي بين المبيعات المتوقعة و الأنواع المختلفة من الأصول، فمثلا، إذا توقع للمبيعات أن ترتفع، فالمؤسسة تحتاج نقدا و مخزونا أكثر، و أن يتوقع الكثير من حسابات المقبوضات لتتراكم، وعلى الجانب الآخر، إذا كان التنبؤ للمبيعات بالنقصان، فمستويات المخزون يجب أن تقل، كما أن المبيعات تحدد أيضا كمية الالتزامات، أو الدين، وعلى الشركة أن تحافظ عليه. و بزيادة المبيعات، فالمؤسسة تزيد من المتاجرة و تقترض مالا أكثر لشراء سلع و مواد خام لتتأكد من أن مستوى المخزون يكون كافيا، وحسابات المدفوعات والديون قصيرة وطويلة الأجل ستميل حينئذ للزيادة، مزيدة

<sup>1</sup> أ. ذ جلال إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 95، 96

لقدرة الشركة في الحصول على أصول أكثر وتوسيع لعملياتها. والمعادلة التالية تبين كيفية تحديد احتياجات التمويل الخارجي للشركة :

$$\text{التمويل الخارجي المطلوب} = \frac{A}{S} (\Delta s) - \frac{L}{S} (\Delta s) - rs$$

حيث :

A الأصول التي تتغير مع المبيعات

$\Delta s$  التغير المتوقع في تنبؤ المبيعات للعام

L الخصوم التي تتغير مع المبيعات

r نسبة صافي الأرباح بعد التوزيعات إلى المبيعات

**المطلب الثالث: تبويب مجموعات النسب المالية:**

**الفرع الأول: نسب السيولة:** تهدف مجموعة نسب السيولة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية (ناتجة عن المبيعات) والنااتجة عن تحصيل الذمم المدينة.

وأهم هذه النسب ما يلي:<sup>1</sup>

**أولاً: نسبة التداول:** ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً لمدى قدرة الشركة على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة، حيث يشير الانخفاض في هذه النسبة إلى أن الشركة تتعرض إلى صعوبة في مواجهة الالتزامات المستحقة عليها في تواريخ

<sup>1</sup> حسن سمير عشيش: مرجع سبق ذكره، ص 38-40

استحقاقها، في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة على أن الإدارة المالية تزيد من الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحدود المرغوب فيها.

**ثانياً: نسبة السيولة السريعة:** ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة سهلة التحويل إلى نقدية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

حيث أن: الأصول المتداولة سهلة التحويل إلى نقدية = أصول متداولة - المخزون السلعي

ويعاب على هذه النسبة أنها تفترض أن المخزون السلعي من الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقدية، وهذا الافتراض قد لا يكون مقبولاً من الدائنين، فالمخزون السلعي يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه على احتمال بأن يتم بيعه بخسارة، بل قد لا تتمكن المنشأة من بيعه على الإطلاق، لذا فمن المقترح استبعاد المخزون السلعي من بسط نسبة التداول، لتصل إلى نسبة جديدة لقياس السيولة و هي نسبة التداول السريعة، والتي تعتبر مقياساً لمقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من الأول سريعة التحويل إلى نقدية.

**ثالثاً: نسبة النقدية:** ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

حيث:

الموجودات النقدية وشبه النقدية = النقديات في الصندوق والبنك + الاستثمارات قصيرة الأجل + أ.ق. قابلة للخصم لدى البنك

وتوضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المنشأة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل.

**الفرع الثاني: نسب النشاط:** يطلق عليها كذلك نسب إدارة الموجودات وتقيس مدى كفاءة إدارة المنشأة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على الأصول المختلفة. كما أنها تقيس الكفاءة في استخدام هذه الأصول، لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات إضافة إلى تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن. وتتضمن هذه المجموعة مقارنة بين صافي المبيعات والاستثمارات في مختلف أنواع الأصول مع

التركيز على تلك التي لها صلة بالمبيعات في المنشآت التجارية، وتستند هذه النسب على افتراض توازن معقول بين المبيعات من جهة وأنواع الموجودات من جهة أخرى.

وأهم هذه النسب ما يلي:<sup>1</sup>

وهي النسب التي تحدد السرعة التي بها تستطيع المؤسسة توليد نقدا إذا تطلبت الحاجة، وأهم هذه النسب ما يلي:

**أولاً: نسبة فترة متوسط التحصيل:** ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{فترة متوسط التحصيل} = \frac{\text{حساب المقبوضات}}{\text{المبيعات السنوية بالائتمان (360 يوم)}}$$

إن إيجاد متوسط فترة التحصيل لمؤسسة سيخبرك عن المدة التي يجب على المؤسسة الانتظار قبل ترجمة المقبوضات إلى نقد، ويجب الإشارة إلى أن هذه النسبة مجرد متوسط فقط وقد تكون مضللة أحيانا.

**ثانياً: نسبة متوسط فترة السداد:** ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة متوسط فترة السداد} = \frac{\text{حساب المدفوعات}}{\text{المشتريات السنوية بالائتمان}}$$

وللحصول على رقم المشتريات بالائتمان، تقدر نسبة تكلفة السلع المباعة التي اشترت بالائتمان.

**ثالثاً: نسبة المخزون إلى النقد:** دوران المخزون مهم للمؤسسة لأنها الأكثر أشكالاً غير سائلة من الأصول الجارية، ولأن المؤسسة عليها أن تربط أرصدة لتكوين مخزون، فمن المفيد لها بيع المخزون بأسرع ما يمكن لتحرير النقد لاستخدامات أخرى وعموماً، فمعدل دوران عالي للمخزون يعتبر استخدام فعال لهذه الأصول، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة السلع المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

<sup>1</sup> أ. د. جلال إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 157- 162

وفي طريقة أخرى للتحليل تستخدم نسبة تحويل المخزون إلى نقد التي تخبرنا بكم عدد الأيام التي تأخذها لتحويل المخزون إلى نقد وهذه المعادلة كالآتي:

$$\frac{360}{\text{المخزون دوران}} = \text{نسبة دوران المخزون (الأيام)}$$

**الفرع الثالث: نسب الربحية:** تعتبر الربحية في المنشأة المحصلة النهائية لمختلف السياسات الإدارية، وتعتبر نسب التحليل المالي الأخرى عن الطريقة التي تدار بها المنشأة، أما بالنسبة لنسب الربحية فإنها تعبر عن كفاءة الإدارة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية.

وأهم هذه النسب ما يلي:<sup>1</sup>

**أولاً: نسبة هوامش مجمل الربح:** تبين مدى كفاءة إدارة المؤسسة لاستخدامات الموارد والعمالة في العملية الإنتاجية، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة إجمالي هامش الربح} = 100 \times \frac{\text{تكلفة السلع المباعة} - \text{المبيعات}}{\text{المبيعات}}$$

**ثانياً: نسبة هوامش صافي الربح:** وهي تلك المتولدة من كل مراحل العمل الإنتاجي، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة هامش صافي الربح} = 100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{المبيعات}}$$

**ثالثاً: نسبة العائد على حقوق المساهمين:** وهو مقياس لمعدل العائد للمساهمين، وهذه النسبة هي طريقة لتثمين الربحية ومعدل العائد للمؤسسة، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق المساهمين أو صافي قيمة الثروة الملموسة}}$$

<sup>1</sup> أ. د. جلال إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 166-169

**ثالثاً: نسبة العائد على الاستثمار:** تستخدم لقياس التأثيرات المشتركة لهوامش الربح وإجمالي دوران الأصول، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

والغرض من هذه المعادلة هو مقارنة الطريقة التي تولد بها المؤسسة الأرباح والطريقة التي تستخدم بها أصولها لتوليد المبيعات. فإذا استخدمت الأصول بكفاءة فالدخل ونسبة العائد على الاستثمار ستكون عالية، وإلا الدخل ونسبة العائد على الاستثمار سيكون منخفض.

**الفرع الرابع: النسب الهيكلية:** تتعلق هذه المجموعة بإدارة المديونية، وتقاس النسب فيها المدى الذي تعتمد المنشأة في الاعتماد على أموال الآخرين في تمويل احتياجاتها.

وأهم هذه النسب ما يلي:<sup>1</sup>

**أولاً: نسبة التمويل الخارجي للأصول:** وهنا يظهر مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي لأصولها، والارتفاع يعني زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، في حين أن الانخفاض يعني اعتمادها على التمويل الذاتي، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$100 \times \frac{\text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{الأصول المتداولة} + \text{الأصول الثابتة}}$$

**ثانياً: نسبة التمويل الداخلي للأصول:** وارتفاع هذا المؤشر يكون إيجابياً على الوضع المالي للمؤسسة عادة، إلا إذا كانت نسبة الفائدة المعطاة على الودائع الخاصة أقل من نسبة الفائدة على القروض، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$100 \times \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطي} + \text{الأرباح المحتجزة}}{\text{الأصول المتداولة} + \text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الداخلي للأصول}$$

<sup>1</sup> أ. نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص 46-52

**ثالثا: نسبة الديون الكاملة:** هذه النسبة تقيس مجموع ديون المؤسسة إلى مجموع الأموال الخاصة (رأس المال، الأرباح المحتجزة، الاحتياطي)، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان مؤشرا على إيجابية وضع المؤسسة المالي، ويجب أن لا يتجاوز هذه النسبة (100%)، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة الديون الكاملة} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{الخاصة الأموال}} \times 100$$

**رابعا: نسبة تغطية الديون طويلة الأجل:** فكلما ارتفعت هذه النسبة في الوحدة الاقتصادية اعتبر هذا مؤشرا إيجابيا، ويجب أن لا يقل مستواها عن (100%)، فإذا قلت هذه النسبة عن (100%) فإن هذا يعتبر أن جزءا من الأصول الثابتة ممولا من غير الديون طويلة الأجل، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة تغطية الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون طويلة الأجل}}$$

**خامسا: نسبة المديونية قصيرة الأجل:** هذه النسبة تبين العلاقة بين المديونية قصيرة الأجل مع حقوق الملكية، وبما أنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من تلك التي تتحملها المؤسسة، يجب أن لا تزيد النسبة عن (100%)، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي)}}$$

**سادسا: نسبة المديونية طويلة الأجل:** هذه النسبة تبين العلاقة بين الديون طويلة الأجل وبين الأموال الخاصة في المؤسسة (رأس المال، الأرباح المحتجزة، الاحتياطي)، ويجب أن لا تتجاوز هذه النسبة (100%)، لأن هذا يعني أن الأموال الخاصة أقل من الديون طويلة الأجل، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي)}}$$

**سابعاً: نسبة تمويل الأصول المتداولة:** هذه النسبة تبين كيفية تمويل الأصول في المؤسسة، فإذا ارتفعت عن (100%) فهذا يعني أن جزءاً من الأصول قد تم تمويله بديون قصيرة الأجل، وهذا يعتبر مؤشراً سلبياً، ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة تمويل الأصول المتداولة} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

**الفرع الخامس: نسب السوق:** هذه المجموعة من النسب تهتم بتقييم السوق لأداء المنشأة، وعادة ما يكون التقييم قريباً من التقييم المالي، ولذلك يهتم بها المحلل المالي.

وأهم هذه النسب ما يلي:<sup>1</sup>

**أولاً: نسبة عائد السهم العادي:** ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة بعد استبعاد توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

تعد هذه النسبة مقياساً عام للكفاءة، حيث تعبر عن مقدار ما سيناله حامل السهم العادي من الأرباح بعد اقتطاع نصيب الأسهم الممتازة والضرائب من صافي الربح، وكثيراً ما تستخدم منشآت الأعمال تلك النسبة كمؤشر ومعياري تقاس عليه كثير من القرارات ولاسيما تلك المرتبطة ببدائل تمويل مشروعات التوسع، حيث يتم اختيار البديل الذي يؤدي إلى رفع ربحية السهم.

**ثانياً: نسبة توزيعات السهم العادي:** ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة توزيعات السهم العادي} = \frac{\text{الأرباح الموزعة والمعلن عنها لحملة الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

تبين هذه النسبة نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة، أي ما سيحصل عليه صاحب السهم كرباح، ويعتمد هذا المؤشر على سياسة التوزيع للأرباح في الشركة ومدة احتجازها للأرباح كاحتياطات.

<sup>1</sup> حسين سمير عشيح: مرجع سبق ذكره، ص 40، 41.

ثالثا: نسبة الأرباح الموزعة: ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة الأرباح الموزعة} = \frac{\text{توزيعات السهم العادي}}{\text{عائد السهم العادي}}$$

وتبين مقدار الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية من الربح المحقق خلال العام كما أنها تبين سياسة الشركة إذا كانت تعتمد على التمويل الداخلي أو الخارجي.

رابعا: نسبة ربح السهم العادي: ويتم حسابها من خلال القانون التالي:

$$\text{نسبة ربح السهم العادي} = \frac{\text{توزيعات السهم العادي}}{\text{السعر السوقي للسهم العادي}}$$

حيث يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في السهم وبالتالي يساعد في اتخاذ القرار إما ببيع السهم أو الاحتفاظ به.

### الفرع السادس:

في ختام هذا التبويب، يجدر التذكير أنه يمكن التوسع في هذا التبويب، وأن النسب الواردة في كل مجموعة ليست هي كل النسب التي تشمل عليها، وإنما هي النسب الأكثر شيوعا ويمكن التوسع فيها بشكل كبير.

### المطلب الرابع: تفسير مؤشرات و نتائج التحليل المالي:

بعد القيام بعملية التحليل المالي تأتي الخطوة الثانية، وهي تفسير المؤشرات التي انبثقت عن هذا التحليل، وتعتبر هذه الخطوة هي المهمة والحاسمة، مع مراعاة مجموعة من الاعتبارات ومنها:<sup>1</sup>

- ❖ تقاديا لنقاط الضعف الناتجة عن القيم المطلقة، يجب القيام بدراسة وافية ومتفحصة للاتجاهات من خلال القيم المطلقة والنسب المشتقة منها على مدار الفترات المالية موضوع التحليل.
- ❖ دراسة العلاقات القائمة بين تلك النسب، وذلك بين العلاقة السببية بين تلك النسب، بمعنى أن ما قد يكون مؤشر إيجابيا في عنصر من عناصر النشاط قد يكون مؤشرا سلبيا في عنصر آخر والعكس صحيح أيضا.

<sup>1</sup> نعيم نمر داوود: مرجع سبق ذكره، ص 79، 80

- ❖ مقارنة تلك النسب والمؤشرات في المؤسسة مع مؤشرات في مؤسسات مشابهة في النشاط، أو مع معايير صناعية أو تجارية متعارف عليها.
- ❖ الانتباه للإجراءات المحاسبية التي قد تختلفها مؤسسة ما، أو شركة ما أثناء قيامها بالنشاط.
- ❖ مراعاة ما لا تظهره القوائم والبيانات المالية والمحاسبية.

### المبحث الثالث: الفشل المالي ودور تحليل الائتمان في ترشيد عملية الإقراض

#### المطلب الأول : مفهوم الفشل المالي ومظاهره:

تناولنا سابقا دور التحليل المالي في تقييم الأداء الاستراتيجي لمنشأة الأعمال وذلك باستخدام نتائج في تحديد مراكز القوة أو بيان نقاط الضعف في موقف المنشأة في سوق العمل، وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها منشأة الأعمال. ولا تقف أهمية التحليل المالي عند هذا الدور، بل تتعداه إلى إمكانية استخدامه كوسيلة للتنبؤ بعدد من الظواهر في حياة المنشأة، ومن هذه الظواهر نجد التنبؤ باحتمالات الفشل المالي.

#### الفرع الأول : تعريف الفشل المالي:

هناك أكثر من تعريف للفشل المالي في الدراسات الأكاديمية التي عنيبت بهذا المفهوم، إذ يفسره البعض بأنه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية، وهناك من يرى بأنه عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة، بينما يرى فريق آخر بأنه التوقف عن سداد فوائد القروض أو السندات و فريق آخر يعرف الفشل المالي هو جميع التعريفات السابقة إذا جميعها تؤكد على عدم مقدرة المشروع على تسديد التزاماته الجارية في تاريخ استحقاقها.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: مظاهر الفشل المالي

ويشكل عام نستطيع القول أن الفشل المالي له وجهان :<sup>2</sup>

الأول مالي و يتمثل في العجز المالي للوحدة إلى درجة إعلان الإفلاس ووضع المنشأة في حالة التصفية. والعجز المالي يعني أن القيمة الدفترية لالتزامات المنشأة تكون أكبر من القيمة الدفترية لأصولها. وبالتالي تكون المنشأة في حالة عجز عن تسديد التزاماتها.

<sup>1</sup> أ. وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 189  
<sup>2</sup> د. منير شاكر محمد و آخرون: مرجع سبق ذكره، ص 178

الثاني اقتصادي ويتمثل في عجز المنشأة عن تحقيق عائد الاستثمارات المطلوب على الأموال المستثمرة أي عائد الاستثمار في المنشأة أقل من عائد استثماره في مجالات أخرى أو أقل من تكلفة الأموال المستثمرة في المنشأة.

### المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

ظهر الاهتمام بصياغة نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينيات من القرن المنصرم على أثر الجدل الذي ظهر حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي للمشاريع الاقتصادية، التي تعاني صعوبة في تسديد التزاماتها المستحقة، على أثر ذلك شجع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصة الأمريكية الباحثين والمتخصصين القيام بالدراسات الأكاديمية والمهنية التي تعني بهذا الشأن. ولقد أنجز الباحثين العديد من النماذج، منها:

نموذج Aithman and Mc Cough 1974، Leakin 1972، Lev 1974، Aithhman 1968،  
Bathory 1985، Kida 1981، Olhison 1980، Moyer 1977، Argenti 1976، Libby 1975،  
Casey 1968، Sherrod 1987، Comppell 1993.

وسوف نذكر في بحثنا ما يلي :

### الفرع الأول: نموذج Altman and Mc Cough 1974<sup>1</sup>:

يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية معروفة تدرس خمسة مؤشرات لكل واحد منها وزنا ترجيحيا يختلف عن الآخر للتنبؤ بحدوث الإفلاس في المشاريع التي ستعرض لمخاطر الإفلاس، أطلق عليه الحرف (Z)، ويأخذ هذا النموذج معادلة الارتباط التيس يكون فيها (Z) متغيرا تابع والمؤشرات الخمس متغيرات مستقلة لتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي. ويصاغ بالمعادلة التالية:

$$Z = 0.012x_1 + 0.014x_2 + 0.033x_3 + 0.006x_4 + 0.010x_5$$

حيث أن:

<sup>1</sup> أ. وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 191، 192

الجدول رقم 01: جدول يبين النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman and Mc Cough 1974

المتغير	النسبة المقابلة له
X1	رأس العامل / إجمالي الأصول
X2	الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول
X3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول
X4	القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة
X5	صافي المبيعات / إجمالي الأصول
<b>Z يمثل مؤشر الإفلاس</b>	

المصدر: وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ص 191

وبموجب هذا النموذج تصنف المشاريع الاقتصادية إلى ثلاثة فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي:

الجدول رقم 02: تصنيف القروض إلى خمسة فئات حسب قيمة Z تبعا لنموذج Altman and Mc Cough 1974

الفئة	قيمة Z	تقييم المشروع
الفئة الأولى	2.99 % أو أكثر	مشاريع ناجحة
الفئة الثانية	أقل من 1.81 %	مشاريع فاشلة
الفئة الثالثة	بين 1.81 % و 2.99 %	المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها وبالتالي تحتاج إلى تقييم شامل

المصدر: وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ص 193

### الفرع الثاني: نموذج Kida 1981<sup>1</sup>:

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل هو النموذج الذي توصل إليه كيدا عام 1980، ومن خلاله اعتمد -بعد دراسة- على خمسة نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي صنفت بدقة وصلت إلى 90% منها 20 شركة فاشلة و 20 شركة ناجحة، خلال الفترة 1974-1975، في منشآت الأعمال وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي، وهي:

<sup>1</sup> أ. حمزة محمود الزبيدي: مرجع سبق ذكره، ص 351، 352

الجدول رقم 03: جدول يبين النسب المالية المستخدمة في نموذج kida 1981

المتغير	النسبة المقابلة له
x1	نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى الموجودات
x2	نسبة جملة حقوق الملكية إلى جملة المطلوبات
x3	نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات المتداولة
x4	نسبة المبيعات إلى الموجودات
x5	نسبة النقدية إلى الموجودات

المصدر: حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي، ص 351

وعلى وفق هذه النسب المختارة تمكن كيدا من صياغة نموذج الآتي للتنبؤ بالفشل وهو:

$$Z = 1.042x1 + 0.42x2 - 0.461x3 - 0.463x4 + 0.271x5$$

وعلى وفق متغيرات هذا النموذج، فإن احتمالات الفشل التي تتعرض لها منشأة الأعمال تزداد كلما كانت قيمة Z مقدار سالب أقل من الصفر، وتتعدم إذا كانت القيمة موجبة، أو أكثر من 1، وقد اتسم هذا النموذج بقدرة تنبؤية عالية لاحتمالات الفشل تصل إلى 90% قبل السنة من حدوث الفشل.

### الفرع الثالث: نموذج Sherrord 1987<sup>1</sup>

يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك إضافة لدوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المنشأة.

ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية رئيسية ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها وهي موضحة في الجدول الآتي:

<sup>1</sup> منير شاكور محمد وآخرون: مرجع سبق ذكره ص 182، 183

الجدول رقم 04: جدول يبين النسب المالية المستخدمة في نموذج Sherrord 1987

المتغير	النسبة المالية المقابلة له	وزنها النسبي
X1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	18
X2	الأصول النقدية / مجموع الأصول	9
X3	حقوق المساهمين / مجموع الأصول	3.5
X4	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول	30
X5	مجموع الأصول / على مجموع الخصوم	1.2
X6	حقوق المساهمين / الأصول الثابتة	0.1

المصدر: منير شاكر محمد وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرار، ص 182

ويتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضياً كما يلي :

$$Z = 17x_1 + 9x_2 + 3.5x_3 + 2.x_4 + 1.2x_5 + 0.1x_6$$

ويساعد هذا النموذج على إجراء اختبار دراسة استمرارية المنشأة في مزاولة عملها (الفشل المالي) كما يساعد البنوك على تقييم المركز الائتماني للمنشآت المتقدمة بطلبات الاقتراض وكذلك يعتبر هذا النموذج أداة مساعدة لإدارة البنوك من أجل دراسة المخاطر المحيطة بالقروض الممنوحة وخاصة من أجل تكوين مخصص القروض المشكوك فيها.

ومن ناحية استخدام هذا النموذج لأغراض الاقتراض من البنوك تصنف القروض حسب درجة المخاطرة في خمس فئات رئيسية كما يلي :

الجدول رقم 05: تصنيف القروض إلى خمسة فئات حسب قيمة Z تبعا لنموذج Sherrord 1987

الفئة	قيمة Z	نوع القرض
الفئة الأولى	$Z \geq 25$	قروض ممتازة
الفئة الثانية	$25 \geq Z \geq 20$	قروض قليلة المخاطرة
الفئة الثالثة	$20 \geq Z \geq 5$	قروض متوسطة المخاطرة
الفئة الرابعة	$5 \geq Z \geq -5$	قروض عالية المخاطرة
الفئة الخامسة	$Z < -5$	قروض خطيرة جدا

المصدر: منير شاكر محمد وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرار، ص 183

**الفرع الرابع:** ومملخص لمختلف الدراسات التي اهتمت التي اهتمت بالفشل المالي، يلاحظ أن بعض هذه الدراسات قد سعى للتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بخمس سنوات، وبعضها لأربع سنوات وبعضها لسنة واحدة، كما سعى بعضها لمعرفة النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ باحتمال الفشل في المنشآت صغيرة الحجم والمعايير والوسائل التي يمكن وضعها لموضوع التقييم كالقوائم المالي. كذلك توضح الدراسات حجم العينة التي أخضعت للتحليل الإحصائي الذي أستخدم في ذلك والنتائج التي توصلت إليها كل دراسة ومضامين هذه النتائج للتنبؤ بالفشل في منشآت الأعمال.

### المطلب الثالث: دور التحليل المالي في خدمة قرار منح الائتمان:<sup>1</sup>

تعتبر أساليب التحليل المالي من أهم وأفضل الأساليب التي تساعد في دعم قرار منح الائتمان المصرفي لما تقدمه من مؤشرات تخدم هذا القرار. ومن أهم هذه المؤشرات :

- ❖ الحكم على قدرة المشروع في تحقيق الأرباح مستقبلاً أو المحافظة على الأرباح المحققة حالياً.
- ❖ الحكم على المركز المالي للمشروع ومدى القدرة على سداد الالتزامات عند استحقاقها من حيث السيولة وهيكل التركيب الرأسمالي.
- ❖ مدى تحقيق الأهداف المخططة وذلك من خلال مؤشرات تفيد في تقييم الأداء والحكم على الأداء الحالي.
- ❖ الحكم على درجة استخدام أصول المشروع الاستخدام الأمثل وكذلك استخدام مصادر التمويل على أحسن وجه من قبل الإدارة.

لذلك يتضح لنا الدور الهام والفعال الذي يلعبه التحليل المالي في عملية التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار الائتماني، فلو لا هذا التحليل لما كان للقوائم المالية المقدمة من المقترض أهمية تذكر للبنك، ولما كان باستطاعته تقييم مقدرة هذا المقترض على سداد التزاماته في الوقت المناسب.

كذلك فإن التحليل المالي يعتبر الوسيلة الفعالة لتطبيق أغلبية المعايير التي يعتمد عليها القرار الائتماني وهي (شخصي المتعامل، المقدرة، رأس المال، الضمان)، فأى قرار ائتماني رشيد لا يمكن أن يتخذ دون الرجوع لأحد أساليب التحليل المالي.

<sup>1</sup> حسين سمير عشيح: مرجع سبق ذكره، ص 92، 93

## خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي، بحيث تطرقنا إلى مختلف أنواعه ووظائفه والأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، وبالتالي نستطيع القول بأن جوهر العمل الإداري هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي.

وإن القرار الائتماني الرشيد يدور حول قرار الموافقة على منح القرض أو رفضه، وهنا تكمن الخطورة والتعقيد في قرار منح الائتمان، فالقرار الخاطئ في منح الائتمان هو نفسه القرار الخاطئ في رفض طلب العميل، فالأول ينتج خسارة بسبب منح الائتمان، والثاني ينتج فوات الفرصة بسبب الرفض، وفي كلتا الحالتين البنك هو الذي يتحمل النتائج.

ولذلك يقوم المحللين الماليين في البنك بطلب قوائم مالية من العميل طالب الائتمان بغية معرفة قدرته على السداد، ذلك بعد تحليل هذه القوائم.

ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان وترشيده لابد من دراسة حالة وهو ما سوف تناوله في الفصل التالي.

## الفصل الثالث

التحليل الائتماني ودوره

في ترشيد عمليات

الإقراض في بنك الفلاحة

والتنمية الريفية وكالة

القرارم قوقة

- 837 -

**تمهيد:**

يتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع، وذلك من خلال دراسة ملف قرض على مستوى بنك  
الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم ثقة، حيث قسمنا دراستنا التطبيقية إلى:

**المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

**المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم ثقة -837-**

**المبحث الثالث: دراسة بيانات ملف طلب انتمان للعميل X**

### المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

#### المطلب الأول: مراحل نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاثة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:<sup>1</sup>

مرحلة 1982 – 1990 : خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

مرحلة 1991 – 1999 : بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقة مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، ولقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

1991: تطبيق نظام SWIFT لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

1992: وضع نظام SYBU يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.

1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

1998: بدء العمل ببطاقة السحب البنكي CIB.

مرحلة ما بين 2000 – 2009: تميزت هذه المرحلة بوجود التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل نشاطها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد رفع البنك إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وكذا المؤسسات المصغرة وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه.

<sup>1</sup> من وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور حول عصنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنية استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي. ومن أهم النتائج التي حققتها هذا البرنامج ما يلي :

2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

2001: القيام بعملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، مع تحقيق مشروع البنك الجالس مع خدمات مشخصة.

2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس والخدمات المشخصة على مستوى جميع الوكالات.

2003: إدخال نظام syrat وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلبي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما سمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية.

2004: تعميم استخدام الشبايبك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقة الدفع.

2008: أطلق الهيكل التنظيمي الجديد للوكالات التجارية في صورة تجريبية على مستوى وكالة نموذجية، يكون العميل فيه محور الخدمة.

2009: تم تعميم الهيكل التنظيمي الجديد على كافة فروع البنك.

### المطلب الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري ينتمي إلى القطاع العمومي، أنشأ في إطار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وذلك بموجب المرسوم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982، كمؤسسة مالية مختصة في تطوير القطاع الفلاحي، تكون من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري.<sup>2</sup>

<sup>2</sup> من وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وهو شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر ب 33 مليار دينار جزائري (00, 33 000 000 000 دج)، موزعة على أسهم مكتتبة كلها من طرف الدولة، يقع مقره الرئيسي ب 17، نهج العقيد عميروش، العاصمة، الجزائر. وأصبح يحتضن في يومنا هذا 300 وكالة و 31 مديرية جهوية.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل ضمان مكانة البنك بصفة دائمة حددت مديرية البنك مجموعة معينة من التوجيهات والأهداف، ويندرج ضمن هذه التوجيهات خيار إعادة المركز الإستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعاته الأولى وهي تمويل التنمية الفلاحية والريفية وتتضح الخطوط الكبرى لهذه الإستراتيجية فيما يلي:<sup>4</sup>

**الفرع الأول:** الهدف من تمركز البنك والتمويل تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

**أولاً:** قطاع الفلاحة على جميع المستويات

**ثانياً:** قطاع الصيد البحري والموارد البحرية

**ثالثاً:** تمويل برامج التنمية الريفية.

**الفرع الثاني:** يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بذلك نشاطاته في مجال تمويل التنمية نحو انجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية، من بينها:

**أولاً:** القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك.

**ثانياً:** القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطه في المناطق الريفية.

**ثالثاً:** القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد مدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن، والصندوق الوطني للسكن.

**رابعاً:** القروض للمهن الحرة الخاصة بالشباب الحاصل على شهادات طبية في المناطق الريفية.

<sup>3</sup> بنك الفلاحة والتنمية الريفية الموقع على الأنترنت: [www.badr-bank.net](http://www.badr-bank.net) أطلع عليه يوم 05-03-2014 على الساعة 20:22

<sup>4</sup> من وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية

#### المطلب الرابع: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الزراعة والتنمية الريفية

يقوم البنك بتقديم تمويلات مختلفة لكل من القطاعات العامة والخاصة ممثلة في شكل قروض ممنوحة، تختلف باختلاف نوع النشاط الذي يريد العميل تمويله وتتمثل هذه القروض في:<sup>5</sup>

**الفرع الأول: قروض قصيرة الأجل:** يتراوح قيمة القرض بين 10 آلاف دينار و 700 مليون دينار جزائري ويأخذ البنك فائدة تقدر ب 8 % من قيمة القروض ومن بين القروض قصيرة الأجل التي يمنحها البنك نجد:

**أولاً: منح القروض بالإمضاء:** هنا لا يمنح البنك نقوداً، وإنما يعطي ثقته فقط في حالة عجز العميل على سداد التزاماته فيضطر البنك إلى تسوية تلك الالتزامات.

**ثانياً: منح القروض نقداً:** وتتمثل في التسبيقات على الحساب، السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع، التسبيقات على الفواتير، التسبيقات على المناقصات الوطنية، التسبيقات لأجل، التسبيقات على الصندوق والتسبيقات على الأسهم.

**ثالثاً: القروض الموسمية:** وهي قروض موجهة لتمويل الإحتياجات الناتجة عن نشاط موسمي والخاص بقطاع الزراعة، القمح والصلب، القمح اللين، الشعير، الخضر، تربية الدواجن الموجهة لإنتاج اللحوم، البيض، تسمين العجول.

**الفرع الثاني: قروض متوسطة الأجل:** يقدمها البنك للمؤسسات الخاصة من أجل إقتناء معدات الإنتاج التي تدخل في النشاط بنسبة فائدة 5.25 %، ومنها نجد ما يلي:

**أولاً: قروض الاستثمار الخاصة ب ANSEJ :** هذا القرض ممول من طرف الدولة حتى يتسنى للشباب البطل من خلق مشروع خاص به، ويتحصل هذا الأخير على امتيازات جبائية ومالية حيث أنه معفي من الضرائب والرسوم لمدة 3 سنوات كما تطبق عليه نسبة فائدة ب 50 % ويتحصل على دعم من وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 29 % من القيم الإجمالية للمشروع.

**ثانياً: قروض الاستثمار الخاصة ب CNAC :** هي تلك القروض الموجهة للبطالة التي تتراوح أمارهم بين 35 و 50 سنة، يشترط البنك مقابل هذه القروض الحصول على ضمانات منخفضة، والتي تغطي قيمتها وذلك

<sup>5</sup> معلومات مقدمة من رئيس مصلحة القروض ببنك الزراعة والتنمية الريفية وكالة الفرارم فوثة

تفاديا لمخاطر منح القرض من بين هذه الضمانات نجد الرهن الحيازي، الرهن العقاري، الكفالات والتأمين على المعادن.

**ثالثا:** قروض الاستثمارات الموجهة لتمويل التجهيزات والعتاد للأبقار والأغنام.

**الفرع الثاني: قروض طويلة الأجل:** تتعلق بالنشاطات الفلاحية وتتمثل في البناء، حفر الآبار، غرس الأشجار، الأحواض المائية، ونسبة الفائدة المطبقة على هذا النوع من القروض تقدر ب 8 % ومدنها تتراوح من 6 إلى 11 سنة.

كما يقوم البنك بتمويل العديد من المشاريع الاستثمارية، سواء للأشخاص الطبيعيين وهم الخواص الذين يمارسون نشاطات فلاحية، الصيد البحري، بالإضافة إلى نشاطات الأشخاص المعنويين والمتمثلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبرى، والمؤسسات المصغرة ومن أهم الاستثمارات التي يقوم البنك بتمويلها هي الخاصة ب :

- ❖ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في القطاعات التالية:
- ❖ التجارة والصناعة والخدمات
- ❖ الصناعات الغذائية
- ❖ قطاعات الأشغال العمومية البناء
- ❖ قطاع السياحة والنسيج
- ❖ تمويل الفلاحة والصيد البحري: يقوم البنك بتمويل الفلاحة حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث يمنح قروض بنكية للفلاحين المستفيدين من هذا المخطط وهي بمقتضى الاتفاقية التي وقعها مع وزارة الفلاحة و الصيد البحري، ويهدف البنك إلى تشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي وتحسين المعيشة في الأوساط الريفية.

**المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم فوثة -837-**

**المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم فوثة -837-<sup>6</sup>**

وكالة الفرارم فوثة هي إحدى وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنشأت في 19 سبتمبر 1983، والتي تحمل العلامة 837. لتتكفل بتمويل القطاع الفلاحي، يقع مقرها في 1 نهج ساحة البلدية وتتوسط البلدية واتصالات الجزائر وهذا ما يقربها من المواطنين.

تتكون الوكالة من 13 موظف بالإضافة إلى 3 حراس يعملون بالتناوب وعاملين تنظيف.

يعمل البنك على تغطية احتياجات دائرة الفرارم فوثة بالإضافة إلى البلديات المجاورة لها مثل حمالة، سيدي مروان، الشيفارة.

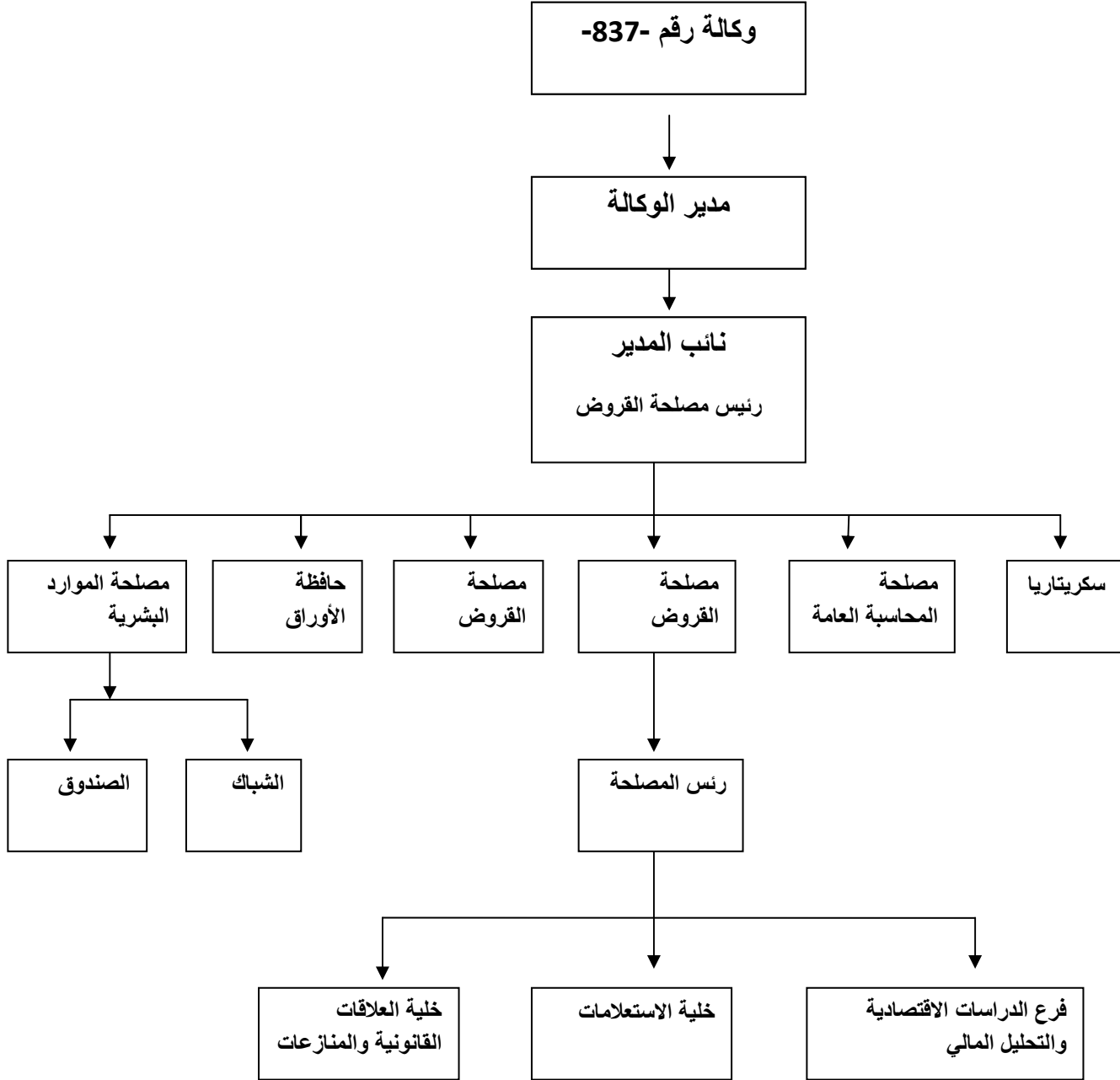
**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة الفرارم فوثة -837-**

**الفرع الأول:** اعتمدت وكالة الفرارم فوثة على هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي تشهدها المنظومة البنكية، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة:

<sup>6</sup> من وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم فوثة

## الفصل الثالث: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض في بنك الزراعة والتنمية الريفية وكالة القرام فوفة -837-

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لبنك الزراعة والتنمية الريفية وكالة القرام فوفة - 837 - :



المصدر: من أرشيف بنك الزراعة والتنمية الريفية وكالة القرام فوفة

**الفرع الثاني:** مهام مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم ثوثة: <sup>7</sup>

**الفرع الأول: مهام إدارة الوكالة:** تتمثل الإدارة في مدير الوكالة ومن مهامه:

**أولاً:** إدارة جميع أنشطتها المصرفية والإدارية ضمن حدود الصلاحيات المعطاة له من الإدارة العامة.

**ثانياً:** وضع خطة تنمية الوكالة وزيادة النشاط والأرباح في الوكالة.

**ثالثاً:** دراسة طلب التسهيلات المصرفية وإبداء الرأي فيها وعرضها على المديرية الجهوية أو العامة إذا كانت خارجة عن حدود الصلاحيات المخولة له.

**رابعاً:** الإشراف على تطبيق الأنظمة والإجراءات الداخلية الصادرة عن الإدارة العامة.

**خامساً:** الإشراف عن تحضير التقارير الدورية عن العمل في الوكالة ورفعها إلى الإدارة العامة.

**سادساً:** توجيه العاملين في الوكالة والإشراف على العمل والعمال وإعطائهم التعليمات اللازمة لحسن أداء العمل.

**سابعاً:** متابعة حركة الأعمال اليومية وخاصة الودائع والتسليفات والإيرادات والمصاريف.

**الفرع الثاني: مهام مصلحة التنمية البشرية:** هذه المصلحة تضم كل من الصندوق والشباك ولكل مهامه:

**أولاً: الصندوق:** تشمل شخص واحد وهو أمين الصندوق ويقوم ب:

1- قبض ودفع المبالغ النقدية بالعملتين المحلية والصعبة، وذلك بعد التأكد من صحة المستندات المقدمة واحتوائها على التواريخ المطلوبة.

2- إعداد جرد يومي لحركة الصندوق وترصيده لكل عملة على حدا.

3- إعطاء رصيد النقد في الوكالة للمدير والذي يقوم بمطابقة هذا الرصيد مع سجلات المحاسبة أو الكمبيوتر، واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود فروق.

4- تسجيل عمليات الدفع في سجل الصندوق الخاص.

<sup>7</sup> معلومات مقدمة من رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم ثوثة

5- إقفال سجل الصندوق يوميا في آخر النهار وذلك بعد التأكد من صحة الأرصدة المتعلقة مع الأرصدة  
المبنية في السجل.

6- حفظ الأموال يوميا في الخزنة الحديدية وإقفالها.

7- تحضير العملة وعدها وتوضيحها.

**ثانيا: مهام الشباك:** الشباك موضوع من مصلحة التنمية البشرية يعمل بالتنسيق مع مصلحة أو فروع  
الصندوق، من مهامه:

1- كشف الشيكات والتحويلات في حسابات الزبائن.

2- السحب والدفع للزبائن بالعملة الصعبة والمحلية.

**الفرع الثالث: مهام مصلحة حافظة الأوراق:** تهتم هذه المصلحة بمعالجة العمليات التي تتعلق بالشيكات  
والأوراق المالية ومن، مهامها:

**أولاً:** استلام الشيكات الواردة من المقاصة والمحسوبة من عملاء المخزون وتوزيعها على مختلف الفروع.

**ثانيا:** متابعة عمليات تحليل الشيكات ما بين الوكلاء وإثبات ذلك محاسبيا إضافة إلى تحصيل الأوراق التجارية.

**ثالثا:** تنفيذ الحوالات (صادرة أو واردة) من الوكالات وإثبات ذلك محاسبيا.

**رابعا:** فتح الحسابات البنكية.

**خامسا:** تقديم إحصائيات على الأوراق غير المسددة.

**سادسا:** استخراج الشيكات مضمونة الدفع.

**الفرع الرابع: مهام مصلحة القروض:** وهي المصلحة المهمة جدا في البنك، ومن مهامها:

**أولاً:** إعادة وتسليم عقود الالتزام للزبائن.

**ثانيا:** شهادات الصفقات المقدمة للزبائن وأحكام ضمان التسديد.

**ثالثا:** متابعة عملية تحقيق شروط البنك.

**رابعاً:** متابعة العمليات المتعلقة بالأموال القانونية والمنازعات.

**خامساً:** إعداد وإرسال الإحصائيات المتعلقة بالبنك إلى المديريات الجهوية المركزية.

وإن هذه المصلحة تتكون من مجموعة من الفروع ولكل فرع مهام خاصة به وهي كالتالي:

### 1- مصلحة الاستعلامات: تقوم ب:

- أ- تسليم القروض الواردة من الزبائن والمواقعة المرفقة بسجل تجاري، عقد الشركة في حالة وجودها، ميزانيات المؤسسة ، ثلاث سنوات بيان بالأموال العقارية.
- ب- يحول هذا القسم ميزانيات العملاء إلى قسم الدراسات لتحليلها وتبيان حقيقة وضعهم المالي.
- ج- طلب التأكيد من قانونية المستندات المقدمة مع طلب القرض.
- د- يقوم عمال هذا القسم بالاستعلام عن العميل عن طريق المصاريف الأخرى.

### 2- قسم الدراسات الإقتصادية والتحليل المالي: قسم الدراسات الإقتصادية والتحليل المالي هو القسم

الذي يستلم الميزانيات ويقوم بتحليلها لتحديد :

- أ- نسبة الملاءة للشركة
  - ب- نسبة مديونية الشركة وحجم التزاماتها اتجاه الغير.
  - ج- تحديد قدرة الشركة على تسديد القروض والفوائد.
- 3- مهام قسم القضايا القانونية:** يقوم بدراسة كافة المستندات الواردة في طلب التسهيلات حول:

أ- الإطلاع على نظام الشركة.

ب- الإطلاع على الإيداعات والتأكد من مطابقة التوقيع على طلب التسهيلات.

ج- تأسيس الشركة وتسجيلها في السجل التجاري.

د- يطلع على بيان القيم المقدمة من الشركة ويحصل على إفادات عقارية للتأكد من خلوها من أية رهانات وبعدها يقوم مسئول القيم بإعداد إعداد تقرير بيدي رأيه حول المستندات ويرفعه إلى الإدارة لاتخاذ القرار المناسب حول منح مع تحديد نوعه وقيمته ومدته والضمانات اللازمة كذلك، وتبعث بوثيقة تسمى autorisation dénegement إلى المديرية الجهوية أو المركزية لإعطاء الموافقة أو رفضها، ففي حالة الموافقة فإن البنك يحرر وثيقة تعد بمثابة عقد ويبين الزبون هذه الوثيقة وبمجرد التوقيع عليها

يصبح العقد ساري المفعول ومن بين المعلومات التي تضم هذه الوثيقة نجد قيمة القرض ونوعه، معدل الفائدة، بداية سريان العقد، طريقة التسديد، معدل الأخير.

### الفرع الخامس: مهام مصلحة المحاسبة العامة: تقوم ب:

أولاً: الإشراف على النفقات العامة في الفرع وإعداد القيود المحاسبية اللازمة.

ثانياً: إعداد التقارير اللازمة على كافة حسابات الفروع وخاصة بالنسبة لأعباء والإيرادات.

ثالثاً: إعداد الجرد الشهري للموجودات الثابتة واستهلاكها ومسك السجلات الخاصة بها وإعداد القيود المالية.

### المبحث الثالث: دراسة بيانات ملف طلب ائتمان للعميل X

#### المطلب الأول: التعريف بصاحب الملف:

في هذه الحالة المعدة للدراسة، تتعلق بمؤسسة مقاوله تقدمت بالطلب كتابي إلى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الفرارم ثوثة وهذا للحصول على قرض تمويل لشراء عتاد يتمثل في شاحنتين لنقل البضائع وزن ثقيل وهو قرض متوسط الأجل لمدة 5 سنوات بمبلغ 8539200.00 دج.

#### الفرع الأول تقديم المؤسسة طالبة القرض:

- ❖ مؤسسة بناء والأشغال العمومية الري والنظافة والترقية العقارية
- ❖ المقر: الشيفارة.
- ❖ قطاع النشاط: إنتاج صناعي وخدمات.
- ❖ الأنشطة الممارسة: أشغال البناء في مختلف مراحلها، البناء العمومية الكبرى والري، أشغال البناء حضرية والنظافة العمومية، أشغال الترقية العقارية، مؤسسة نقل البضائع على كل المسافات، صناعة التجارة المتعلقة بالبناء.

#### الفرع الثاني: الضمانات و الإحتياجات المقدمة من طرف العميل:

##### 1- الضمانات والاحتياجات الحاصرة:

أ- إيداع المساهمة الشخصية 40 % من قيمة المشروع أي مبلغ 5692200.00 دج.

ب- التزام الموثق برهن الشاحنتين والالتزام باكتتاب تأمين لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم فوثة.

2- الضمانات و الإحتياطات غير الحاصرة:

أ- رهن العتاد الممول من طرف البنك.

ب- اكتتاب بوليصة تأمين ضد جميع الأخطار لفائدة الوكالة متجددة طوال مدة القرض.

ج- إمضاء سلسلة سندات لأمر.

**الفرع الثالث: الوثائق المرفقة مع الطلب:**

❖ طلب خطي

❖ نسخة من السجل التجاري

❖ فواتير شكلية للمواد المراد شرائها.

❖ شهادة النشاط.

❖ الميزانية العمومية لسنتي 2006 و 2007 وجدول حسابات النتائج لنفس الفترة.

❖ وثيقة تكشف العتاد المملوك لطالب القرض.

❖ الشهادات الجبائية والشبه الجبائية.

❖ شهادة أداء المستحقات لصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء

الأحوال الجوية لقطاعات البناء الأشغال العمومية والري.

❖ مستخرج عدم الخضوع من السجل التجاري.

❖ يتم إعطاء المقرض وصل استلام الملف من طرف البنك.

**المطلب الثاني: عرض للقوائم المالية المقدمة من طرف العميل X:**

انطلاقا من الوثائق المالية والمحاسبية المقدمة من طرف العميل والمبينة في الملحقين 1 و2، قمنا بإعداد

الميزانيتين التاليتين:

## الفصل الثالث: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم فوثة -837-

الجدول رقم 06: الميزانية المالية لسنة 2006:

الخصوم		الأصول			
البيان	البيان	البيان	الإهتلاكات	البيان	البيان
36100000	أموال جماعية	1082352	9693574	10775926	منشآت
8175647	فائض إعادة التقييم	5238034	4625462	9863496	معدات وآلات
2800600	ربح السنة	5278089	-	5278089	الاستثمارات الحالية
		18367388	-	18367388	المستحقات والذمم المدينة
		17110384	-	17110384	تقدمات التشغيل الأخرى
47076247	المجموع	47076247	14319036	61395283	المجموع
47076247	المجموع	47076247	-	-	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 01

الجدول رقم 07: الميزانية المالية لسنة 2007:

الخصوم		الأصول			
البيان	البيان	البيان	الإهتلاكات	البيان	البيان
27000000	أموال جماعية	395585	10855041	11250626	منشآت
10976247	فائض إعادة التقييم	9830099	6314165	16144264	معدات وآلات
3938228	ربح السنة	1608542	-	1608542	الاستثمارات الحالية
		19323885	-	19323885	المستحقات والذمم المدينة
		10756364	-	10756364	تقدمات التشغيل الأخرى
41914475	المجموع	41914475	17169206	59083681	المجموع
41914475	المجموع	41914475	-	-	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 02

## الفصل الثالث: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة القرارم ثقة -837-

المطلب الثالث: دراسة الملف بإستخدام النسب المالية:

الفرع الأول: تعديل عناصر الأصول والخصوم للميزانيتين:

الجدول رقم 08: تعديل عناصر الأصول والخصوم لميزانية سنة 2006 و 2007

الأصول	سنة 2006 والمبالغ	سنة 2007 والمبالغ	الخصوم	سنة 2006 والمبالغ	سنة 2007 والمبالغ
قيم ثابتة	6320386	10225684	أموال خاصة	44275647	37976247
المخزونات	5278089	1608542	نتيجة الدورة	2800600	3938228
قيم قابلة للتحقيق	35477772	30080249			
المجموع	47076247	41914475	المجموع	47076247	41914475

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين 06-07

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة

الأصول الثابتة = القيم الثابتة

النتيجة الإجمالية = النتيجة الصافية

الفرع الثاني: حساب مختلف النسب المالية:

أولاً: نسب الهيكلية المالية:

الجدول رقم 09: نسب الهيكلية المالية ل 2006.2007

البيانات		السنوات	
النسبة	العلاقة	2006	2007
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأصول الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	7	3.71
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	7	3.71
نسبة الاستقلالية المالية	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الأصول}}$	0.94	0.90

المصدر: من إعداد الطلبة

## الفصل الثالث: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم فوثة -837-

نلاحظ أن نسب التمويل الدائم والتمويل الخاص أكبر من الواحد وهذا يعني وجود هامش أمان أي أن الأموال الدائمة تغطي كليا الأصول الثابتة.

ونسب الاستقلالية المالية تقترب من الواحد أي أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة ولا تلجأ إلى الاقتراض.

### ثانيا: نسب المردودية:

الجدول رقم 10: نسب المردودية لـ 2006، 2007

السنوات		البيان	
2007	2006	العلاقة	النسبة
0.07	0.07	<u>النتيجة الصافية</u> رقم الأعمال خارج الميزانية	نسبة المردودية التجارية
0.09	0.05	<u>النتيجة الإجمالية</u> مجموع الأصول	نسبة المردودية الاقتصادية
0.10	0.06	<u>النتيجة الصافية</u> الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ أن النسب في تزايد هذا يدل على كفاءة المؤسسة في جعل رأسمالها أكثر مردودية ويدل كذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام كل أصولها لبلوغ النتيجة الصافية.

ثالثا: نسب النشاط:

الجدول رقم 11: نسب النشاط ل 2006، 2007

السنة والمبلغ		البيان	الرقم
2007	2006		
52304013	39477310	رقم الأعمال خارج الرسم	1
41914475	47076247	مجموع الأصول	2
1.24	0.83	معدل دوران الأصول	2/1=3
10225684	6320386	الأصول الثابتة	4
5.11	6.24	معدل دوران الأصول الثابتة	4/1=5
31688791	40755861	الأصول المتداولة	6
1.65	0.96	معدل دوران الأصول المتداولة	6/1=7

المصدر: من إعداد الطلبة

النسب جيدة لأنها تتزايد وهذا يوضح عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى مبيعات.

المطلب الرابع: نتيجة دراسة ملف القرض ماليا واتخاذ القرار النهائي:

سيتم تبيان ملخص عن نتائج التحليل المالي التي من خلالها يتم ترشيد القرار الائتماني وصدور القرار النهائي:

الفرع الأول: ملخص نتائج النسب المالية:

من أجل ترشيد القرار الائتماني يستحسن وضع ملخص للنسب المالية في جدول كما يوضحه الجدول الموالي:

## الفصل الثالث: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الفرارم فوثة -837-

الجدول رقم 12: ملخص لنتائج النسب المالية للمؤسسة لسنوات 2006-2007

السنوات		البيان
2007	2006	النسبة
نسب الهيكلية المالية		
3.71	7	نسبة التمويل الدائم
3.71	7	نسبة التمويل الخاص
0.90	0.94	نسبة الاستقلالية المالية
نسب المردودية		
0.07	0.07	نسبة المردودية التجارية
0.09	0.05	نسبة المردودية الاقتصادية
0.10	0.06	نسبة المردودية المالية
نسب النشاط		
1.24	0.83	معدل دوران الأصول
5.11	6.24	معدل دوران الأصول الثابتة
1.65	0.96	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة

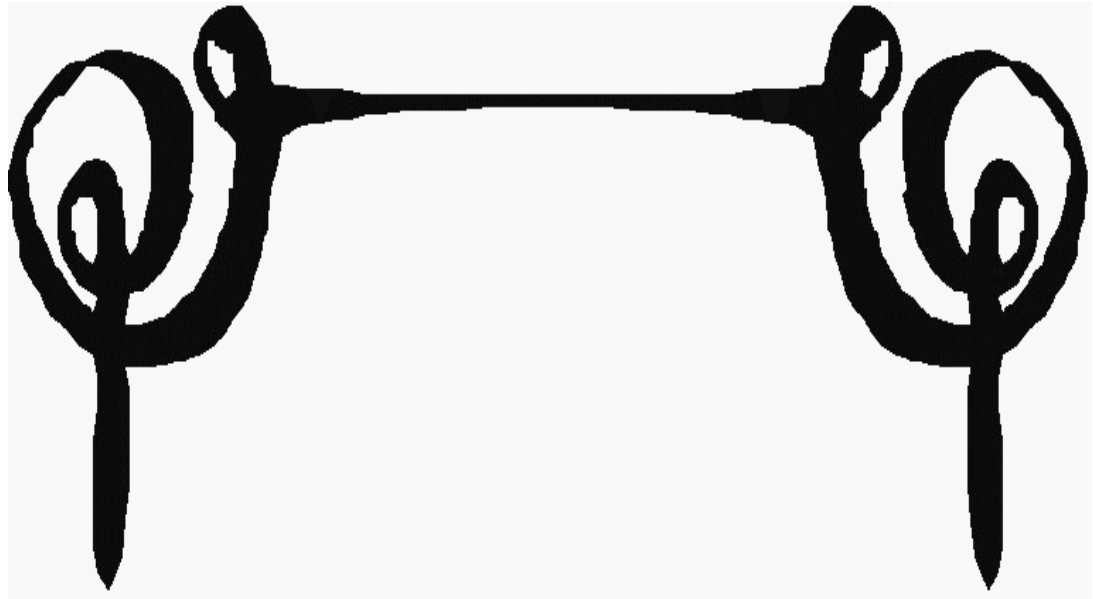
بناء على طلب القرض المقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة الفرارم فوثة-، والمرفق بملف طلب قرض المتضمن القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانيات المحاسبية، وبعد إجراء الدراسة المالية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وحساب النسب المالية المتمثلة في الجدول السابق، يتبين لنا أن العميل طالب الائتمان يتمتع بوضع مالي حسن، فقد تم التحصل على المعلومات التالية:

- ❖ نسب التمويل الدائم والتمويل الخاص أكبر من الواحد وهذا يعني وجود هامش أمان أي أن الأموال الدائمة تغطي كليا الأصول الثابتة.
- ❖ المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة ولا تلجأ إلى الاقتراض.
- ❖ كفاءة المؤسسة في جعل رأسمالها أكثر مردودية ويدل كذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام كل أصولها لبلوغ النتيجة الصافية.
- ❖ نسب النشاط في تزايد وهذا يوضح عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى مبيعات.

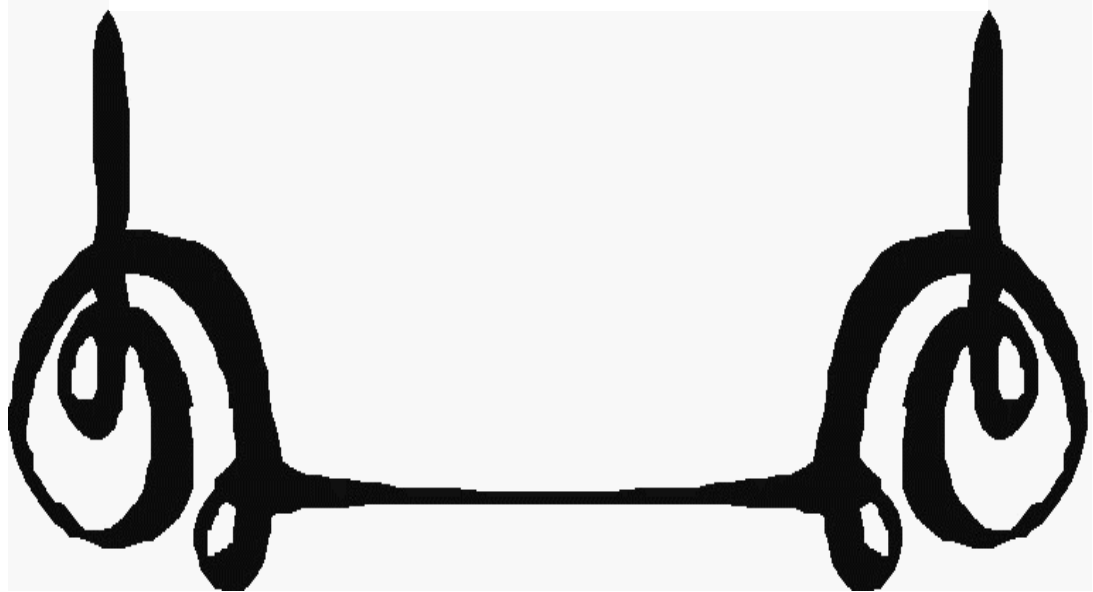
لذا يعتبر منح القرض للمؤسسة طالبة الائتمان، وهو قرض متوسط الأجل لمدة خمس سنوات يقدر ب: 8539200.00 دج، وذلك استنادا للضمانات المقدمة وإضافة إلى المؤشرات والنسب المالية الإيجابية المذكورة سلفا فإن عملية الاستثمار في هذه المؤسسة تعتبر ذات مخاطر ضئيلة مقارنة بعوائده، كما وأنه في حالة منح القرض فإن احتمال عدم التسديد يعتبر ضئيلا.

الفرع الثاني: اتخاذ القرار النهائي:

بعد أن تمت دراسة الملف من طرف إدارة الائتمان، من خلال تحليل الوضعية المالية للعميل باستخدام النسب المالية وكذا تقييم الضمانات وبيان سير المؤسسة طالبة القرض والتي تعتبر زونا تقليديا للوكالة، ونظرا لثبوت أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة وقادرة على تسديد ديونها وفي أجل استحقاقها توصلت الوكالة إلى منح العميل القرض والتمثل في مبلغ 8539200.00 دج.



الخاتمة



من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

**أولاً:** إن البنوك التجارية تعتمد على مجموعة من أساليب التحليل المالي عند اتخاذها أحد القرارات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية.

**ثانياً:** إن أسلوب النسب المالية من أهم أساليب التحليل المالي المستخدمة من قبل البنوك يليه أسلوب التحليل الرأسي ثم التحليل الأفقي.

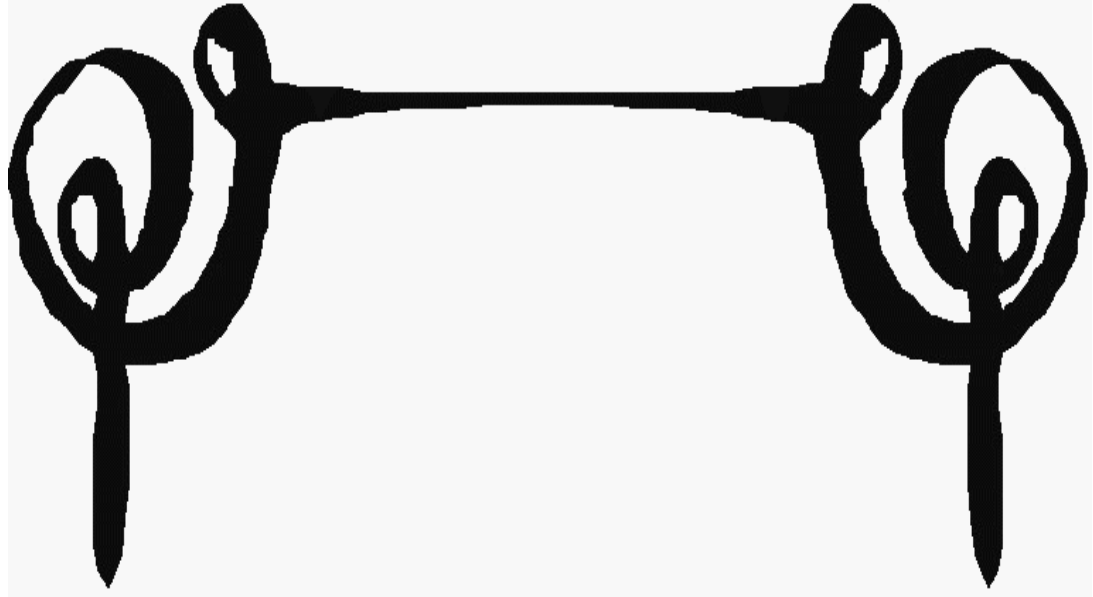
**ثالثاً:** بالنسبة للبنوك التجارية تختلف الأهمية النسبية لكل نسبة من النسب المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات الائتمانية، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن نسب الهيكلية المالية ونسب النشاط و نسب المردودية هي أكثر النسب استخداماً و من ثم نسب السيولة ونسب الاستغلال إضافة إلى بعض النسب الأخرى التي تهم القرارات الائتمانية.

**رابعاً:** بينت النتائج بأن نسبة إفصاح الشركات عن النسب المالية هي متوسطة إضافة إلى أن المعلومات الموجودة في التقارير السنوية غير كافية لاحتساب بعض النسب. على ضوء هذه النتائج فأنا نوصي بما يلي:

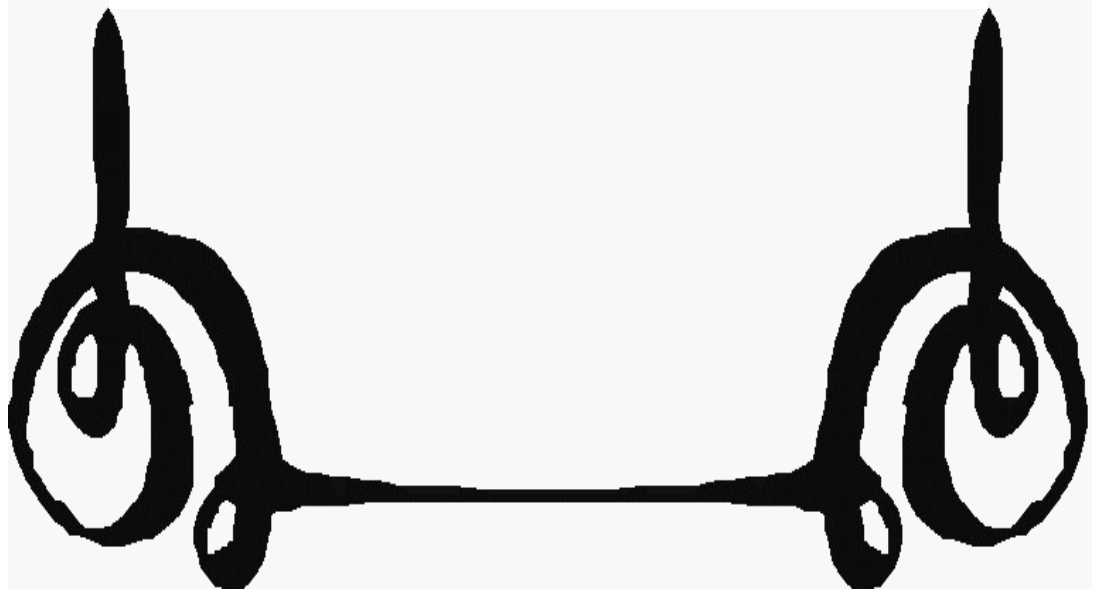
**أولاً:** العمل على زيادة ونشر الوعي بأهمية استخدام أساليب التحليل المالي، وخاصة التحليل الرأسي والأفقي، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية في البنوك التجارية وخصوصاً موظفي قسم الائتمان.

**ثانياً:** التوسع من قبل الشركات في سياسة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وبشكل يتناسب مع المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى ضرورة احتواء التقارير السنوية التي تصدرها الشركات على المعلومات الكافية والتي يتطلبها إجراء التحليل المالي.

**ثالثاً:** ضرورة إيجاد مراكز متخصصة في البنوك لتقييم سياسات الائتمان بحيث تخرج بمجموعة من المعايير المتفق عليها في تقييم النسب المستخرجة.



## قائمة المراجع



## أولاً: الكتب باللغة العربية:

- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د م، ط 7، 2010
- أ.د إبراهيم جلال: التحليل المالي في الأعمال التجارية ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الجزائر، درارية، د ط، 2011
- د. حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط 2، 2011
- د. حاكم محسن الريحي، د. حمد عبد الحسين: حكومة البنوك و أثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العملية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2011
- حسن سمير عشيش: التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2010
- حسين خلف فليح: النقود والبنوك ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، أريد، د ط، 2006
- د. خالد توفيق الشمري: التحليل المالي والاقتصادي ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط 1 ، 2010
- زكريا الدوري، د. ياسر السامرائي: البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط، 2013
- سامر جلدة: البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2011
- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د م، ط 4، 2008
- د . شقيري نوريموسى، وآخرون: إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، الأردن، عمان، ط 1
- طارق طه: إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت ، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، د. ط، 2007

- عبد الحميد عبد اللطيف : البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، د ط، 2000
- عبد الحكيم كراجه، وآخرون: الإدارة و التحليل المالي أسس و مفاهيم و تطبيقات ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط 2، 2006
- د. عدنان تايه النعيمي، د. أرشد فؤاد التميمي: التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العملية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، د ط، 2008
- د. عبد الحليم كراجه، علي رابعة وآخرون: الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط 2، 2006
- د. محمد المبروك أبو زيد: التحليل المالي شركات و أسواق مالية ، دار المريخ للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط 2، 2009
- د. منير شاكر محمد، وآخرون: التحليل المالي مدخل صناعة القرار ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط 3، 2008
- نعيم نمر داوود: التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية ، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، عمان، ط 1، 2012
- د. وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2009
- د. وليد ناجي الحياي: التحليل المالي ، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، بوخاريسست، 2007

### ثانيا: المجالات والملتقيات:

- د. السنوسي محمد الزوام، أ. مختار محمد إبراهيم: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، منعقد بجامعة الزرقاء، ليبيا، أيام 10-11، نوفمبر، 2009

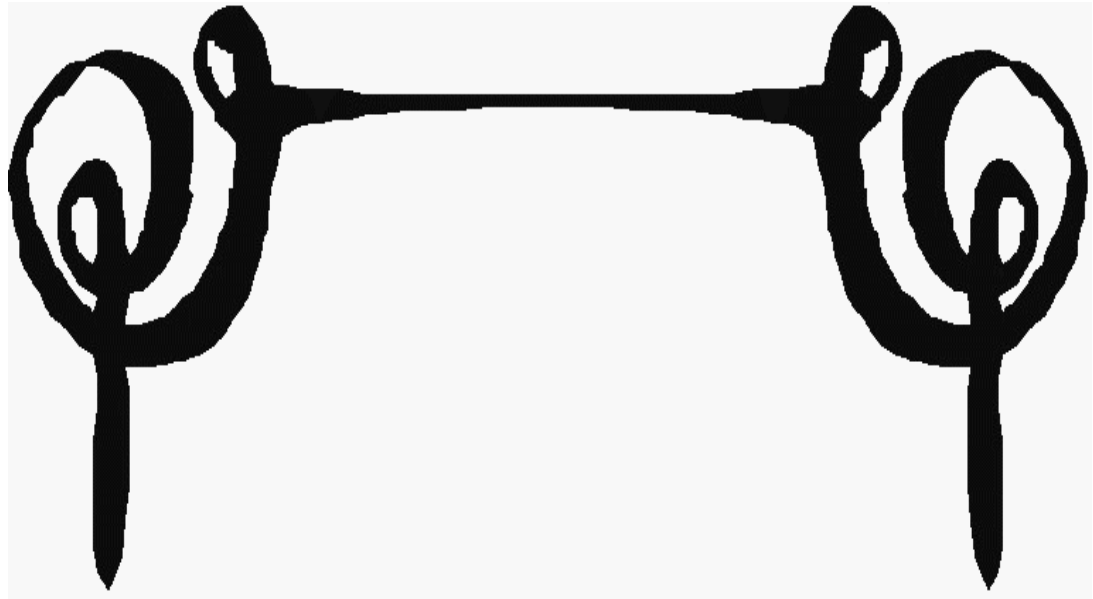
- أ.م.د. إبراهيم محمد علي الجزراوي، م.م. نادية نادية شاكر النعيمي: التحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة ، مقالة منشورة في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث و الثمانون، 2010
- د.إبراهيم الكراسنة: أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر ، معهد السياسات الإقتصادية صندوق النقد العربي ، الإمارات، أبوظبي، 2006
- د. شريف مصباح أبو كرش: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، جامعة الخليل، فلسطين، الخليل، 2005
- عبد العزيز دغيم، وآخرون: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مقالة منشورة في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلة 28، العدد 3، 2006
- القروض المصرفية و إجراءات منحها ، مقالة في إضاءات ، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، العدد الحادي عشر، الكويت، 2011

### ثالثا: المذكرات:

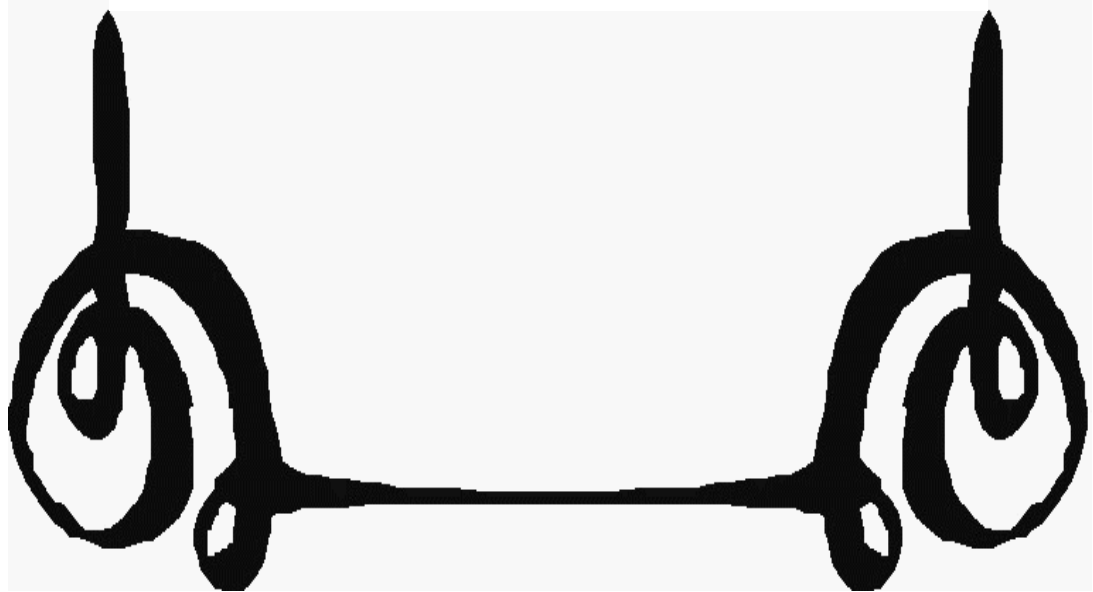
- ايمان انجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير تخصص محاسبة،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007
- حابس ايمان: دور التحليل المالي في منح القروض ، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011

رابعاً: مواقع الإنترنت:

- [www.badr-bank.net](http://www.badr-bank.net)



الملاحق



## الملحق -01-

مطبوعة موجهة المكلف بالضريبة  
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2006  
AU 31/12/2006

الميزانية الجبائية لسنة 2006  
BILAN FISCAL Année 2006

Numéro d'Identification Statistique

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE

ARTICLE D'IMPOSITION

ACTIVITES :

CODE ACTIVITE

ADRESSE :

FORME JURIDIQUE

## A C T I F

Série G, n° 2 (2006 - Imp. Officielle - Alger)

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets (En Dinars)
— Frais Préliminaires			1	
— Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles			2	
— Terrains			3	
— Batiments			4	
— Installations Complexes	10771926	0673174	5	10861250
— Matériel et Outillage	9863496	4635162	6	5228334
— Matériel de Transport			7	
— Emballages Récupérables			8	
— Autres Equipements de Production et d'Exploitation			9	
— Equipements Sociaux			10	
— Investissements en Cours	5278089		11	5278089
— Stocks			12	
— Créances d'Investissements			13	
— Créances de Stocks			14	
— Créances sur Associés et Sociétés Apparentées	18367388		15	18367388
— Clients			16	
— Autres Avances d'Exploitation	17110384		17	17110384
— Disponibilités			18	
— Comptes Débiteurs du Passif	61395283	14319036	19	47076247
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF			23	
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF			25	47076247
P A S S I F الخصوم			CODE	MONTANTS (En Dinars)
— Fonds Social			30	10000000
— Réserve Légale			31	
— Réserve Obligatoire			32	
— Autres Réserves			33	
— Plus-Value de Cession à Réinvestir			34	
— Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)			35	
— Plus-Value de Réévaluation			36	
— Résultats en Instance d'Affectation			37	
— Provisions pour Pertes et Charges			38	
— Emprunts Bancaires			39	
— Autres Emprunts			40	
— Comptes Courants des Associés			41	
— Fournisseurs			42	
— Impôts et Taxes d'Exploitation dus ou détenus pour Compte			43	
— Avances Bancaires			44	
— Autres Dettes d'Exploitation			45	
— Comptes Créiteurs de l'Actif			46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF			48	10800000
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)			49	
TOTAL GENERAL DU PASSIF			50	47076247

أصول وخصوم الميزانية المالية للمؤسسة خلال سنة 2006

الملحق -02-

مطبوعة موجهة للإدارة  
 IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2007 AU 31/12/07

التسوية الجبائية لسنة  
**BILAN FISCAL Année 2007**

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE:  
 [REDACTED]

ARTICLE D'IMPOSITION:  
 433-20-869-301

FORME JURIDIQUE:

**A C T I F** الأصول

DESCRIPTION	MONTE	MONTE
ACTIF	112,506,26	108,550,41
	16,144,264	631,416,5
	1608542	1608542
	19323885	19323885
	10756364	
<b>TOTAL DES COMPTES DE PASSIF</b>	<b>59,083,631</b>	<b>17,169,206</b>
		41,914,475
		27,000,000
		10976247
<b>TOTAL DES COMPTES DE PASSIF</b>		<b>37,976,247</b>
<b>RESULTAT (bénéfice de l'exercice)</b>		<b>3,938,228</b>
<b>TOTAL GENERAL DU PASSIF</b>		<b>41,914,475</b>

أصول وخصوم الميزانية المالية للمؤسسة خلال سنة 2007